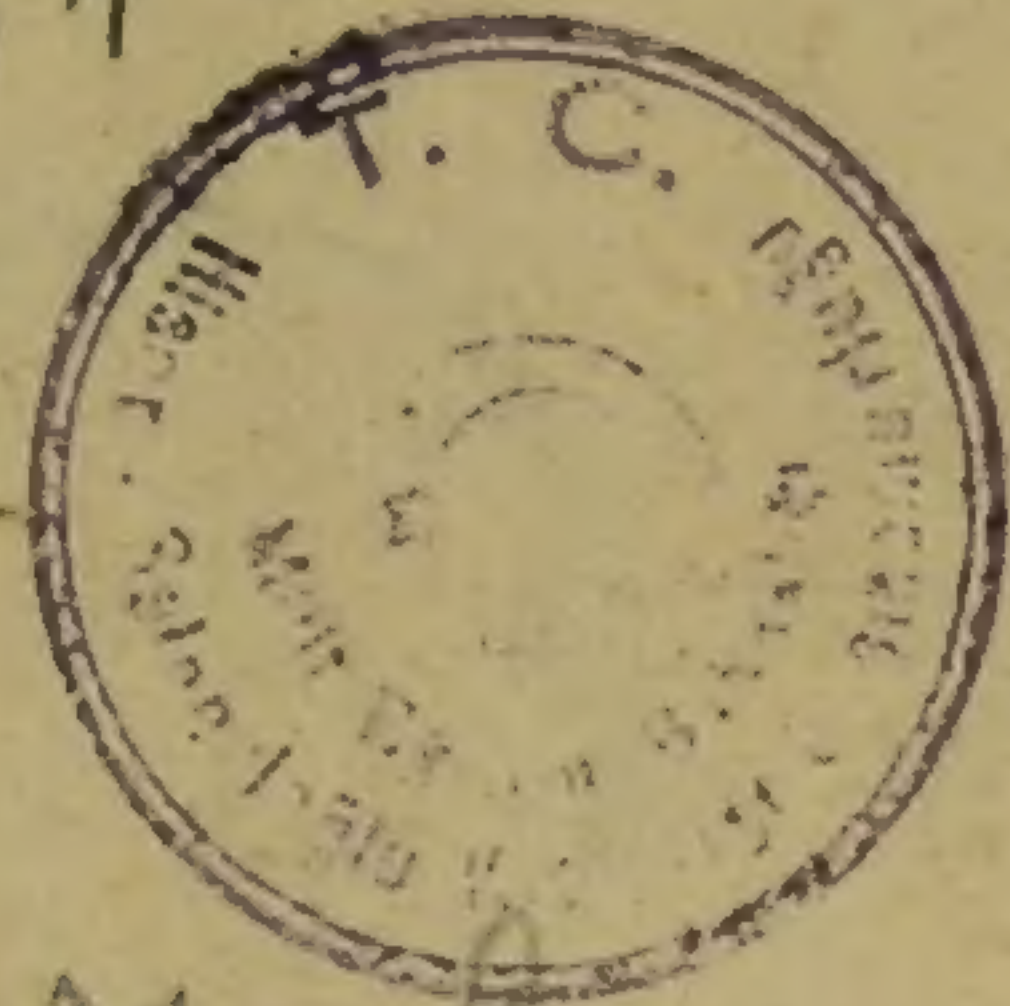


288

5554 m



709

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım: İzmir

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No. 288



1

کتاب منلا الشریعہ کمالیہ بایضا زامہ من الغرایض

۲۵۰







282

Minzi

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك العلام الذي جعل العلم والاعلام وورثه الانبياء عليهم السلام والصلوة على محمد  
 خير الانام وخاتم الانبياء والافعال واعلم ان العلم هو العلم بالحق والحق هو العلم بالحق والحق هو العلم بالحق  
 الارحام **وعلم** فانه لما فرغ من وضع الحق المولود في علم الوحي المنسوب الى الامام الهادي  
 سلام الدين السجاني ونحوه فورا انه قد فرغ من وضع الحق المولود في علم الوحي المنسوب الى الامام الهادي  
 ما فيه الزلل من هذا الحق المولود في علم الوحي المنسوب الى الامام الهادي  
 في تفصيل الدلائل شتملا على التتبع لما في الشروع والتبليغ في مواضع الخروج مع  
 زيادة تحقيق من قبلنا للفقهاء والاصول ومن يريد تحقيق حلت عنه وفان من قبلنا  
 في التوفيق بين الاحكام وما اخذها من العقول والمعقولة وفصل غيرهما في الكلام  
 عن مقامها بالبر والقبول وتبين من شروها منها ما الذي صاحبه حري بان يقول  
 السنة منها في ومنها في المقصود المستوي في اجابة ما في وهو كالتحسين لا في  
 بكل مكان وشرح الفاصل الباشي التي في شرحه اسان وشرح الترتيب في اجابة  
 وهو الذي سار نذكره ان كان في وشرح مودة القنادي وهو الاشتهار بالاشي في  
 وسط النهار وشرح شيخ الاسلام حافد التبر في تفنيد راية وهو عن السابق له  
 الغبار ولعل انهم رجال اذا امكن فيهم المسائل عرف ان ما هم بلغ قلوبهم في كل **نظر**  
 وجود من هذا الصياح اذ ابدل من بعد ما نشرت له الاعتقاد ما دل ان البصير ليس بطالع  
 من ان عينا المنكر عباد **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** الحق بوعى ان الرسول

هذا هو الحق المولود في علم الوحي المنسوب الى الامام الهادي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق بوعى ان الرسول

2

لا اخضر من الله ويد له قوة وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى ونفى الحديث  
 وهو انه علم سئل عن الانبياء فقال ما في الف واربعه وعشرون الفا قيل حكم الرسول فيهم  
 قال نعماء وثلاث عشرة الفا غير اوديه صباه الكفاف الا ان الرسول الذي هو في الدنيا  
 محفوظ صباه ورد علمه بان اكثر الرسل لم يكونوا في الدنيا كتاب يستقل ومنهم من قال الرسول  
 نبى مع كتاب فانفتحت عليه النفوس فان انبياء في اسر اسل معكم كتاب وهو التوراة فلا بد  
 من زيادة فيه آخرة وهو ان يكون صاهب دعوة سواء كانت في شريعة جديدة ككوسه دم  
 وعيسى دم او في شريعة غيره مستقلا كان في الدعوة كداود دم او منقلا من غيره كهارون  
 واذا كان المقام مقام بيان الاحكام وتبين الاوامر والنواهي حقه ان نذكر بوصف  
 الرساله فلهذا قال الحق **قال رسول الله** وما اطلعكم تفصيلا ثانيا **فعلوه**  
**بعض وعلوهما التمس فانها نصف العلم** الفرائض مع فريضة والفريضة مع فريضة  
 على المكلف وفيه في اجابته وقيل لانبياء الموارث فرائض لانها معقولة لا محاجها  
 ثم قيل للعلم بالمثل الميراث علم للفرائض والعالم فريضة وقوله دم افرصكم زبد ابي  
 اعلم بهذا الفريضة وتايب الفريضة في علوها وفي فانها كما في السنة القوام هو الطر والتكبير  
 كما في الفردوس في اعتباركم المصنف في اسما نصف العلم اما في سماعه الكلام و  
 استكناه البعض كما في شرطها او اعتبارها في الحيلة والملك كذا ذكر الامام المطهر  
 في المغرب قوله اما في سماعها او اذ ان ملوك الدلائل عن معناه الاصل الى المبالغة في  
 الكثرة وذلك يتنزل البعض المذهب من النصف استغنا ثانيا ونزغيا في

هذا هو الحق المولود في علم الوحي المنسوب الى الامام الهادي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق بوعى ان الرسول



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

١٠٠

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "الكتاب" (the book).

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

**مسألة**  
تخصوا صاحبكم بالبر  
فيلكون حقا لله  
ويعملوا في سبيل الله  
ولا يسلطوا عليكم  
شيئا من سلطانهم  
ولا يظلموك في شيء  
من ظلمة الظلمين

3  
لا بد من هذا التفصيل وقد اهل  
سواء المذاهب في هذا من  
تدريج في هذا

صندوق  
منقوشة الامام قديم عام صفاء العرش  
بمنشور الامام قديم  
كل الحسام

والا ما قد فرغنا من ذكر ذلك الفاعل  
حق الفهم وانما ما يفرقة وبما ان  
التفصيل كقوله من هذا النظام التفصيل  
التفصيل من اجل فقه كما لا يخفى

المجلد من هنا  
يطلع على انظاره الفقه اوصف و بعد  
ممكن في عا د ك م اخصاف من انا اللدن اذا  
ان خسة ملكة الاكفاء عا د و سها  
ن ا ك فة و ي ق ط ي ا ن ا  
ل ا ك فة

كانت له  
عامة الناس  
صلواته من قال وفيه الدين  
فدبا بكنيته لم يصب  
الاولاد وما قبل الاية  
فدبا بكنيته

بعد منتهى فضيلة الجاهل  
يقدم علم ومنه ضمت لاسم الجاهل فاقضت  
لا يضيح واما التقدم التهجئة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the edges. There is no text or other markings on the page.



الكيفية فتدبر هل يغادر الحقوق ذكره صام الكشف في نفسه بغير حق الاسرار من شرف الكفا  
 والمصلحة المقام هو المصلحة التي دون الاول ويكشف عن الفرق المذكور في رتبة معاني  
 التكميل على الاول بقوله ان المميزين كانوا اخوان الشياطين دون الكاشفات في الا  
 مكار عليه والله لا يكسر سره ويكشف عن ان مقابل التفسير الاسراف دون التفسير قوله تعالى  
 والذين اذا اتوا من قومهم سبوا لم يفتروا وكان بين ذلك فواثما **والا تقبيل** لا اثم  
 ارتكب بين الاكفان بقوله صنفوا الكفا في الحق فانهم يميزون رتبة معانيهم ويتفادون  
 كمن اكفانهم ومطلق الامر للوصوب وكان الشيخ عبد الله بن النجار في الحق يقول  
 ناقلا عن الشيخ الاسراف ان يكون ثناء في حال الحيوة من الكفر ليس بعد موته من الكفارة  
 او لا يبرسم والتفسير على كسر هذا كفن الكفانية واما كفن السنة فبه  
 فيعتبر الاسراف والتفسير بالكل الكفن المتل واختلف المتقدمون من مشايخنا في  
 كفن المتل قال بعضهم يعتبر بشيائه التي ليس بها الجمع والاعباد وفي المراتة يعتبر  
 بلبسها التي ليس بها الزادة ابويه وهو قول نصير وكان الحسن بن محبوب يقول يعتبر بشيائه  
 التي ليس بها في جميع اوقاته وهو اعتبار العقبة ابو جعفر هذا امر الذي ذكره نوع الكفن  
 من التبريد والتفصيل عند القدرة والاختيار واما عند الحر والاصطرا فيكفن باثني  
 شئ وخدو يكون كفن الضرورة وانما من موضع المصنف هذا النوع من الكفن لعدم  
 تعلق عرض الغراب في له واعلم انه ليس المراد من قولهم لا اسراف ولا تقبيل بيان كونها  
 من قبيلتين في التكميل والكفر لا ليس من وظائف الغراب كما ان بيان من عليه

في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل

في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل

ذكر اذا لم يكن للثب مال البحر من اجل الملو شرط مقدم ما يقدم من مال الدين وبهذا  
 فتح مع عاتق الغاظر في هذا المقام والمتمن لمن قصنا من سبهم لرد الانعام ومنه الذوق  
 في التكميل حيا بالمرام من زوايا الكلام **وقضاء الديون** لما كان الحق الموقوف  
 عن وقت يقضي ولا يؤدى في عبارة القضاء لفظه ان وقت اداء الدين حال  
 سلامة الذمة فمن افترق اركانها فاقعد فبمع مشونة الاداء وبهذا الاعتبار ظهر  
 اقصا من هذا الحق ايضا مال الميت والدين في وقت اقبل الشرح وهو مال في  
 الذمة بلا عيشه او فخره عن منافع الحفظ بخلاف الركوة لان الواجب فيها ان يملك مال  
 من غير ان يكون له لا عن شئ اخر كذا قال صاحب النهاية وكذا الكفا في ملا وجه لا يملك  
 اي ديونه المطالبة من جهة العباد لا دين الركوة ودين الكفارة والغنية وغيرهما من  
 الحقوق الواجبة لله تعالى ولو سلم انها من الديون كما يقتضي لا يكون الا الدين الثابت  
 والحقوق المذكورة تسقط بالبدل عندنا خلافا للشافعية فلا تصح متعلقا للقضاء  
 لما في عملة القضاء من الاشياء مغنية عن بيان التخصيص وما كاه الدين مستغنا  
 بحسب انفساء الدين في الدين والرض وانعام الكفا في ما في حكم الاول والى ما ليس في  
 حكما في تصنيفه اجمع يعتبرها على ان الحكم المذكور لا يفيض ببعض تلك الانواع بل يعم كلها و  
 انما قدم قضاء الديون على تنفيذ الوضاي بالسنه التي رواها على رضى صنف قال انكم  
 تعرفون الوضبة مقدمة على الدين وقد شهدت النسخة عن قدم الدين على الوضبة و  
 التكميل في مقدمتها عليه نظرا ان الالة سوف يبين ان كلا منهما منفردا كان او متحنا

في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل

في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل

في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل  
 لا اسراف ولا تقبيل في قوله لا اسراف ولا تقبيل



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

5  
المراد من ان يثبتها الدار من المقتضى  
الصدق ~~في~~  
عج  
صنف قاروا انهم يكتفون به واثبت كل واحد من جميع  
الحال ان كل واحد كان له واثبت كل واحد في ذلك  
لان استماع الزيادة على اثبتت على الدار  
وصف غير مقدم لانه لا على نفسه والاعمال  
فلا يكون لحقه الذي في حال موثر على نفسه  
ا  
واما ما قد ان قد يقع في اوجان الدار  
فلا يقع ما فيه من القصد فانه لا يتبع فما اذا  
علم قطعاً انه لا يتبع ~~المراد~~  
غيره وان  
كان قضية الخلاف بعد ان كانا على قوله  
مع من بعد قضية تقدم الوضعية  
واذ علم الثالث انما لان الاستماع في  
الدار عن غيره التقدّم ضمناً فتوقفاً  
وراه على قضية النفس ~~في~~



من حيث ما بقي بعد الدين فقد اجل في تمام التفصيل واهل ما عدا ان تذكره وذكره قد ذكره  
 بمفهوم وهو وجه في الروايات ما قلنا ان لا ينفذ من جميع المال ولا في هذا المقوم لا  
 ينفذ بالبعد الذي اشار اليه المقوم ان لا ينفذ من جميع ما بقي ووجهه ايضا لا بد  
 من اعتبار قيد اشار الى المقام ايضا وعلما ان معنى تنفيذ الوصايا انما انشئت  
 وقد ما بقي مما عدا من جهة التمسك بالورثة لا اذ لا ينفذ من المال المتكاثف والوصية  
 ولا خلاف في شرح الكلام خواهر زاده في عدم تنفيذ الوصية المطلقة على المصلحة المذكورة  
 لتنفيذ الوصية انما خلافا في تنفيذها على ما لا ينفذ من الموقوف من التنفيذ لا  
 في اذ التمسك ان مقابل الوصية الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي ان يوصى  
 بنسبة ما لا ينفذ بان يوصى مثلا بنسبة دراهم او ذنانيره او بنسبة الدين او بنسبة  
 النعم صرح بذلك الكتاب في تفسير الدين في الخط لا الوصية المعنية والغرض واضح وان  
 ضفي على بعض الناطقين في هذا المقام **والفئة** من الورثة هذا في الحقوق المذ  
 كورة يوضع على مقدم ذكره ان وجد والافئدة كما هو متفق على التقدم وانتاخر  
 سترها **ان تقدم الوارث** والا ان لم يتقدم **فاكل** اي كل ما عدا ان تقدم  
 ان تذكر ان حضرة الله في الورثة بهذا المقوم من باب الكلام وان لم يكن مذكورا  
**ان كان غير الزوجين** تكملة تفادى ما لا يسوغ بيان حق الورثة **بالكتاب**  
 ان ما عدا ان العزير **والسنة** من المروءة عن الله عم فولا كان او فعلا فان لفظ السنة  
 يستعمل في خلاف الحديث فانه مخصوص بالاول **والاجماع الامة** اي وانما في الحديث

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

من مناهم في عدم في بعض حكم شرعي اربعة الفسحة بكل من هذه الفسحة منفردا وكانا وحيثما  
 لا بالجموع البتة لان حكم العوا والتشريع في حكم لا المعية ولم تذكر العكس الا ان الجارية في الموضع  
 التفسير ولا مانع للعكس في عدم الحاجة الى التفسير وبيان وراثة بعض الورثة كالوصية  
 بل لان العكس على ما قرره في موضعه فظهر لا مشتبك الكلام فمما استدل به القمى بنحو الاظهر  
 ومن صرف الاجماع على المصطلح المتبادر الى الفهم اي ما يتناول اختصاصا في العمل الكلام  
 من اختلاف في وراثته كدوي الارحام ونحوه فقد عرفت الفرق المذكور وسي سعي  
 غير متكسور لان في اطلاق عبارتي الكتاب والسنة غنى عنهما بما يبان ما فيه  
 من اختصاصها ولا مانع في فهمه وما اختلف في وراثته ما يتب بالاول سترها  
 وقد عرفت ان العكس لبعض في الحق فيه ومن لم يفرق بين العكس والاختصاص لم يفرق  
 الفرق بينهما بالقوم والخصم صرح على ما بنى في موضعه فقد ضبط ضبط عشرين  
**فينبذ** تفصيل للفسحة المذكورة ببيان الترتيب بين اهل الورثة **باب في الوفا**  
**بعض وهم الذين سرام مقدرة الكتاب** تقدمهم على العصبه ضروري لان العصبه من  
 باخذ ما بقية الغرائض بقوله عدم الحق الغرائض باجهلهم فالبقية الغرائض  
 فلا ولا رجل ذكر فلا يمكن تقديمها على اهل الغرائض والا لا يكون عصبه ومن وهم ان  
 ذكر ما تقدم العصبه من حرمان اهل الغرائض فقد وضع لما عرفت ان لا يمكن تقديم  
 واهل الجرحان فرع الوقوع والتوصية ما نيل انه اراد تقديم كل الطائفة محردة عن  
 حكم المذكور لا كدوي لان حكم الاستعاب انما شئت للعصبه عند عزاؤه على اهل الغرائض

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير

في كل ما عدا ان العزير  
 في كل ما عدا ان العزير



لا مطلقا فيتحقق عند اجتماع موعوم ايضا فيبذل الحذر وقوله في الكتاب يتعلق بقوله  
 مقدره لا بقوله يشترط المقدر لان الحذر في الكتاب هو النظم لتقديره على السهام وانما هو  
 لا يحيا فلا اختصار له بواحد من الادلة المذكورة ثم **ببدء بالعصبه وبه من ينفذ**  
 ان من شأنه ذكر فلا يستقصى اذا بقدر العصبه ما **يقدم** في هذه العنق اشك  
 انما احكم عند استيعاب احوال الغرض في جميع احوال ولا يقال المستلزم الاصلها  
**الغرض ايضا** ان صحتها ولا بد من الحمل على الحيل لان العصبه قد ينفذ ما بقاها فرض  
 واحد والبقاء المذكور حكم الفرد وانما هذه لا احسن على احوالها فمقتضى  
 الفرد عن صحتها الاعتبار فكانه يقول من ينفذ ما بقاها فرضه فرضه كان فلا يصح  
 على ان يرضى ما بقاها بقاء فرضه من صحتها لانه لا ينفذ ما بقاها فرضه وقد  
 عرفت في السابق ان ما ذكره على الحديث وفيه اظهار صحتها الفرد من المفرد الى  
 الجمع وفان ينفذ التنبه على ان الحكم المذكور انما يشترط في الفرد في الافراد لا في صحتها  
 هي هي ينفذ ان حكم الفرد لا بعصبه لا وفيه فائدة اخرى وهو الاشك في ان تنوعها على  
 ما تقتضيه في موضع وكجزء من هذه الاشك في الغرض ايضا وهو حال  
 ايها وفان ينفذ التنبه على سببية الغرض ايضا لذلك البقاء فانها لم يكن سببا  
 معذرة لما يقع من الحيل **وعند الافراد** ان افردا من الجنس المذكور لا عن  
 جنس الفرد لان الافرد عن ذويه الارحام ليس شرطه الا احراز الالة ذكره وانما  
 اطلقه اعني اذ اعانها من الاله بدلا لسياق الكلام **كذلك الكل** اكل الكل ما ينفذ

هذا هو المقصود من قوله في الكتاب هو النظم لتقديره على السهام

في الغرض ايضا

يقدم وهذا التقيد ان كان صادقا على ما صاغه الفرض في غير العصبه لكن التقيد  
 الاول يصحده على ان ما اخذ من صحتها الغرض لا الكائن في ذلك الحين فان المتبادر  
 من الكتاب من صحتها ان لا يكون هو من افردا فلا حاجة الى تقييد الاضطرار عنه بقوله كونه  
 بل لا وجه له اذ قد يلزم ان ينفذ بالعصبه سببها احد انواعها الثلاثة وهو العصبه تنفذ  
 لا مطلق العصبه لان الامر من جهة واحدة فمقتضى لا يوجد في العصبه بغيره والعصبه غير  
 ولا سببها المقام **وبقدم** عطف على ببدء المقدر في قوله بالعصبه **العصبه**  
 ان يصنفه بجمع سببها وبصنفه الافراد في صحتها الا ان ذكره تنبيه على تنوع الحكم  
 من العصبه في انواعه ولا يشترط ان الحكم المذكور بينها بخلاف القسم الاخير **من صحتها السبب**  
**علم العصبه من صحتها السبب** وانما قدم لقولها فان سببها الغرض لا الحقيقة بخلاف  
 السبب فان سببها الغرض الحكم **بموتى العنافة** موقوف كان  
 او مقرا او انما يقال وهو المعنى مع انه اظهر لعدم شموله من غنى علمه فشره  
 بالارث اذ قد لا يوجد لاعتناق ولكن يوجد وللا العنافة فيصدق علمه  
 العنافة دون المعنى وقد اخرج عن هذا صاعدا فمقتضى سبب الولد  
 العنق دون اعتناق فمقتضى في نفسه موتى العنافة ان المعنى فمقتضى من قوله ايضا  
 في هذه العنافة **يقدم المعروف على المقتضى** اعلم ان المولى رابع ما يجوز للافراد  
 له ويشترط في حكمه ان لا يكون للموتى عتاقه موقوف والا يكون لكنه بشرعا ثم  
**بعصبته** ان ينفذ عند عدم عصبه الميت بعصبه موتى العنافة وهي تنفذ

في الغرض ايضا  
 في الغرض ايضا



عصبة الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح مولى العتاقة افر العصبية وذكر عطف  
 قوله بهذا علم قوله بالعصبة **الذكر** لا بد من هذا القيد لان اثر النسب والولاء الامن  
 معتقدين علم بكسابة بيان ثم **الرد** يعني عند عدم ما تقدم ذكره من العصبية بربها  
 من احياء الغير ايضا علم **ذوي الفروض النسبية** انما يقيد بالنسبية اعتبارا من ذوى  
 الفروض السببية اذ لا يظلمهم من الرد لانقطاع قرانهم باقيدهم بغيرهم واما  
 بهذا اشار ابن الاثرية في قوله فانه ليست شيئا وليست شيئا اذا ما طار من مالى التميز  
 بهذا عند رد وعارص وعند عثمان بترد على الزوجين ايضا **على حسب حقوقهم** اي  
 يعطى لصاحب البيت ثلث ما يقسم بالرد وصاحب الربع ربعه ويكاد او اغانا  
 لم يقل علم قدر حقوقهم لان المتبادر من المساواة بين المعطى او لا والمعطى ثانيا  
 كذا ذكر فانما يعطى ما يبا اقل ما يعطى او لا وهذا من ذهب عتي واين عكس وبما اخذنا  
 ومن ذهب زيد بن ثابت جعل الفاضل بين المال ولا يرد على ذوى السهام وانه  
 مالك وانما دفع ثم **ذوي الارحام** يعني ان ورجعتهم بعد ورجة الرد فيقوم  
 مقام بالشرط المذكور فيه وهو قد ما تقدم ذكره من العصبية عند عدم حتى  
 الرد فلا ينفون عن الارث وجود من لا يحق له احياء الغير ايضا كما لا يمنع الرد فيما  
 قد دون ما بقي من احد الزوجين عند وجوده واكمل عند عدمهما انا افر وافر الرد  
 نفوة قرانه احياء الرد وقرانهم من الميت وكان العكس ان يوضر العصبة السببية  
 ايضا عن الرد الا انه ثبت تقدمها عليه بالبعض **وهو** ار ذوالهم **قريب**

نسب

**بذل لهم ولا عصبية** سواء كان قرانه من جهة الام او من جهة الاب ومن جهة ما و  
 اللغة هو قرانه من جهة الام وعند مالك وانما دفع لا يبرأ ثم **مولى الموالاة**  
 يعني ان ورجة بعد ورجة ذوى الارحام فيقوم مقامهم بالشرط المذكور فيهم عند  
 وبما اخذنا حكمهم المذكور اتقا وهو من قال **انت مولاى** ترثني اذا كنت **تفعل** **عنه**  
**جنبه** **وقال الاصل** **فقلت** بهذا العقد صح عندنا ان صار فيهم شرائط ومضى ان يكون قر او لا يكون  
 من العوب ولا من ذوالهم وان لا يكون له عند العقد وارث نسبه وانما قيدناه با  
 لنسب لانه اذا كان له الزوج او الزوجة صح العقد ووطع نفسه او نفسه او انما يكون  
 وان لا يكون عن فعل عنه بيت المال او مولى الموالاة افر واما كونه مجهول النسب فليس  
 وكذا ان يعلم في بده او في يد غيره وبشرته القائل ان مات ولم يدع وارثا نسبيا  
 ويعقل عن جنابته من غير عكس الا اذا شرط ذلك من احياء الغير وكفى الشرط فيها  
 وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة كذا في الدائع وعند مالك وانما دفع والا وراعى  
 لاصحة هذا العقد ومنهم من ذهب زيد بن ثابت ومن ذهب من ذهب وعلم  
 وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسن وابراهيم النخعي وصوان الله معا الهجر  
 وانما افر عن ذوى الارحام لانه اجنبى **ثم عصبية** اي عصبية مولا الموالاة علم  
 المترتبة المذكورة عصبية مولا العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير مخرج ذلك في  
 الحبط **ثم المقر له بالنسب على الغير** انما قال علم الغير فحينئذ المنع المحل ما افر  
 عنه صاحب القعدة من قال ومن اقر نسبه من غير الوالد ابن والد له كوالا له والقم

من مال عند عدم احواله المذكور من نسبه  
 في جميع الميراث عدل الموالاة انما يدفع  
 احد الزوجين فكلما كانا قاضين بقول الزوج  
 ثم حين في المذكور من نسبه  
 اراد بيان ان شرط الميراث  
 من ذكر ما هو شرط في محنة غانة العقود  
 انما سئل

من ذكر سوا ذلك في عصبية



۱۷۸۸  
 ۱۷۸۹  
 ۱۷۹۰  
 ۱۷۹۱  
 ۱۷۹۲  
 ۱۷۹۳  
 ۱۷۹۴  
 ۱۷۹۵  
 ۱۷۹۶  
 ۱۷۹۷  
 ۱۷۹۸  
 ۱۷۹۹  
 ۱۸۰۰  
 ۱۸۰۱  
 ۱۸۰۲  
 ۱۸۰۳  
 ۱۸۰۴  
 ۱۸۰۵  
 ۱۸۰۶  
 ۱۸۰۷  
 ۱۸۰۸  
 ۱۸۰۹  
 ۱۸۱۰  
 ۱۸۱۱  
 ۱۸۱۲  
 ۱۸۱۳  
 ۱۸۱۴  
 ۱۸۱۵  
 ۱۸۱۶  
 ۱۸۱۷  
 ۱۸۱۸  
 ۱۸۱۹  
 ۱۸۲۰  
 ۱۸۲۱  
 ۱۸۲۲  
 ۱۸۲۳  
 ۱۸۲۴  
 ۱۸۲۵  
 ۱۸۲۶  
 ۱۸۲۷  
 ۱۸۲۸  
 ۱۸۲۹  
 ۱۸۳۰  
 ۱۸۳۱  
 ۱۸۳۲  
 ۱۸۳۳  
 ۱۸۳۴  
 ۱۸۳۵  
 ۱۸۳۶  
 ۱۸۳۷  
 ۱۸۳۸  
 ۱۸۳۹  
 ۱۸۴۰  
 ۱۸۴۱  
 ۱۸۴۲  
 ۱۸۴۳  
 ۱۸۴۴  
 ۱۸۴۵  
 ۱۸۴۶  
 ۱۸۴۷  
 ۱۸۴۸  
 ۱۸۴۹  
 ۱۸۵۰  
 ۱۸۵۱  
 ۱۸۵۲  
 ۱۸۵۳  
 ۱۸۵۴  
 ۱۸۵۵  
 ۱۸۵۶  
 ۱۸۵۷  
 ۱۸۵۸  
 ۱۸۵۹  
 ۱۸۶۰  
 ۱۸۶۱  
 ۱۸۶۲  
 ۱۸۶۳  
 ۱۸۶۴  
 ۱۸۶۵  
 ۱۸۶۶  
 ۱۸۶۷  
 ۱۸۶۸  
 ۱۸۶۹  
 ۱۸۷۰  
 ۱۸۷۱  
 ۱۸۷۲  
 ۱۸۷۳  
 ۱۸۷۴  
 ۱۸۷۵  
 ۱۸۷۶  
 ۱۸۷۷  
 ۱۸۷۸  
 ۱۸۷۹  
 ۱۸۸۰  
 ۱۸۸۱  
 ۱۸۸۲  
 ۱۸۸۳  
 ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲

[illegible]



الطوام المحجوب من فان من وجد فيه ما يقتضيه اهل البيت الارث محروم ومن وجد فيه  
ما يقتضيه الارث دون اهل البيت محجوب من وجب عليه تفصلا في وصفه واذا  
قتل علم هذا فقد عرفت ان من زعم ان اهل البيت هم القاصرون الموانع ثم اعتدوا عن عدم  
ذكره المصنف من هنا بانه يذكر في افر الكتاب مفصلا فقد رساء كذا في خطاوه كل من  
الضامين اما في زعمه انه منها فقد ظهر عافى زناه انما امانه عند امة فلا يغير علم  
ذكره في فعل الموانع بل زاد عليه افر اجابته حيث صرح في الاربع فلا يجد ما ذكره نفعا  
في دفع المذكور عن تقدير كونه محذورا اعلم ان المانع عن الارث علم محذوف مانع عن الورثة هو  
البنوة فان الابناء هم الورثة فان لم يكن محذوف الابناء لا تورث وما يقع من  
الورثة ويورثه من هنا وذكر في المصنف **وهي سنة** ومن زعم انها اربعة لم  
يصح عليه استغناء ان شاء الله تعالى **الترق** هو عبارة عن ضعف حكم ما هو في رتبة  
الترق اذا ضعف المردية حاله على ان ترها في حجة من دفع تلك الغير نفسه ولا جلاها مع ال  
سبلاء عليه **واقرأ** ان كانا كان في الغن والمكاتب فان الترق فيه كامل انما التفتنا  
في ملكه وهذا غير خفي على اهل بيت الصناعة **واقصا** كما في المدير وام الولد وذكر ان  
الترق ثلث اهل البيت الارث لانها ما يلبس الملك قيمه اذا ثلثه خلافة الملك والترق ثلث  
الملك رتبة وان لم يناف الملك يد كما في هذا هو الوجه انما للصور كلها واما ما  
قبل ان يجمع ما في يد من المال لولا فلو ورثناه من اقر بان يقع الملك سيرة فيكون  
تورثا للامنة للسبب وبسبب ما عا فلا تمتنع في المكاتب فان ما في يده ليس

الترق هو ان يورث من يورثه من اهل البيت الارث محروم ومن وجد فيه ما يقتضيه الارث دون اهل البيت محجوب من وجب عليه تفصلا في وصفه واذا قتل علم هذا فقد عرفت ان من زعم ان اهل البيت هم القاصرون الموانع ثم اعتدوا عن عدم ذكره المصنف من هنا بانه يذكر في افر الكتاب مفصلا فقد رساء كذا في خطاوه كل من الضامين اما في زعمه انه منها فقد ظهر عافى زناه انما امانه عند امة فلا يغير علم ذكره في فعل الموانع بل زاد عليه افر اجابته حيث صرح في الاربع فلا يجد ما ذكره نفعا في دفع المذكور عن تقدير كونه محذورا اعلم ان المانع عن الارث علم محذوف مانع عن الورثة هو البنوة فان الابناء هم الورثة فان لم يكن محذوف الابناء لا تورث وما يقع من الورثة ويورثه من هنا وذكر في المصنف وهي سنة ومن زعم انها اربعة لم يصح عليه استغناء ان شاء الله تعالى الترق هو عبارة عن ضعف حكم ما هو في رتبة الترق اذا ضعف المردية حاله على ان ترها في حجة من دفع تلك الغير نفسه ولا جلاها مع ال سبلاء عليه واقرأ ان كانا كان في الغن والمكاتب فان الترق فيه كامل انما التفتنا في ملكه وهذا غير خفي على اهل بيت الصناعة واقصا كما في المدير وام الولد وذكر ان الترق ثلث اهل البيت الارث لانها ما يلبس الملك قيمه اذا ثلثه خلافة الملك والترق ثلث الملك رتبة وان لم يناف الملك يد كما في هذا هو الوجه انما للصور كلها واما ما قبل ان يجمع ما في يد من المال لولا فلو ورثناه من اقر بان يقع الملك سيرة فيكون تورثا للامنة للسبب وبسبب ما عا فلا تمتنع في المكاتب فان ما في يده ليس

الترق هو ان يورث من يورثه من اهل البيت الارث محروم ومن وجد فيه ما يقتضيه الارث دون اهل البيت محجوب من وجب عليه تفصلا في وصفه واذا قتل علم هذا فقد عرفت ان من زعم ان اهل البيت هم القاصرون الموانع ثم اعتدوا عن عدم ذكره المصنف من هنا بانه يذكر في افر الكتاب مفصلا فقد رساء كذا في خطاوه كل من الضامين اما في زعمه انه منها فقد ظهر عافى زناه انما امانه عند امة فلا يغير علم ذكره في فعل الموانع بل زاد عليه افر اجابته حيث صرح في الاربع فلا يجد ما ذكره نفعا في دفع المذكور عن تقدير كونه محذورا اعلم ان المانع عن الارث علم محذوف مانع عن الورثة هو البنوة فان الابناء هم الورثة فان لم يكن محذوف الابناء لا تورث وما يقع من الورثة ويورثه من هنا وذكر في المصنف وهي سنة ومن زعم انها اربعة لم يصح عليه استغناء ان شاء الله تعالى الترق هو عبارة عن ضعف حكم ما هو في رتبة الترق اذا ضعف المردية حاله على ان ترها في حجة من دفع تلك الغير نفسه ولا جلاها مع ال سبلاء عليه واقرأ ان كانا كان في الغن والمكاتب فان الترق فيه كامل انما التفتنا في ملكه وهذا غير خفي على اهل بيت الصناعة واقصا كما في المدير وام الولد وذكر ان الترق ثلث اهل البيت الارث لانها ما يلبس الملك قيمه اذا ثلثه خلافة الملك والترق ثلث الملك رتبة وان لم يناف الملك يد كما في هذا هو الوجه انما للصور كلها واما ما قبل ان يجمع ما في يد من المال لولا فلو ورثناه من اقر بان يقع الملك سيرة فيكون تورثا للامنة للسبب وبسبب ما عا فلا تمتنع في المكاتب فان ما في يده ليس

الترق هو ان يورث من يورثه من اهل البيت الارث محروم ومن وجد فيه ما يقتضيه الارث دون اهل البيت محجوب من وجب عليه تفصلا في وصفه واذا قتل علم هذا فقد عرفت ان من زعم ان اهل البيت هم القاصرون الموانع ثم اعتدوا عن عدم ذكره المصنف من هنا بانه يذكر في افر الكتاب مفصلا فقد رساء كذا في خطاوه كل من الضامين اما في زعمه انه منها فقد ظهر عافى زناه انما امانه عند امة فلا يغير علم ذكره في فعل الموانع بل زاد عليه افر اجابته حيث صرح في الاربع فلا يجد ما ذكره نفعا في دفع المذكور عن تقدير كونه محذورا اعلم ان المانع عن الارث علم محذوف مانع عن الورثة هو البنوة فان الابناء هم الورثة فان لم يكن محذوف الابناء لا تورث وما يقع من الورثة ويورثه من هنا وذكر في المصنف وهي سنة ومن زعم انها اربعة لم يصح عليه استغناء ان شاء الله تعالى الترق هو عبارة عن ضعف حكم ما هو في رتبة الترق اذا ضعف المردية حاله على ان ترها في حجة من دفع تلك الغير نفسه ولا جلاها مع ال سبلاء عليه واقرأ ان كانا كان في الغن والمكاتب فان الترق فيه كامل انما التفتنا في ملكه وهذا غير خفي على اهل بيت الصناعة واقصا كما في المدير وام الولد وذكر ان الترق ثلث اهل البيت الارث لانها ما يلبس الملك قيمه اذا ثلثه خلافة الملك والترق ثلث الملك رتبة وان لم يناف الملك يد كما في هذا هو الوجه انما للصور كلها واما ما قبل ان يجمع ما في يد من المال لولا فلو ورثناه من اقر بان يقع الملك سيرة فيكون تورثا للامنة للسبب وبسبب ما عا فلا تمتنع في المكاتب فان ما في يده ليس

ليس لولا ذلك فاعلم ان اذا ائلفه ومعتق البعض عبد عنه فلا يرث ولا يحج احد عن  
الارث وصرفه يكون عند حيا غير رث وحج ومنه خلافا على ان الاعتاق يتجرى عنه ولا  
يتجرى عندها **والسنة** هو فعل كل حي يتوثر اثره في الروح طهرى العادة والسبب  
بفعل الحي ثم يوصل به في فعل غيره لكنه تقديره اثر فعله اليه فالتسبب بفعل حقيقة  
كذا في افر الخط الذي يتعلق به **بكم القصاص** حكم الوصية فائدة العدل عنه  
الحكم نظيره في غيره وانما قيل الذي يوجب القصاص لان في تناوله ما يتعلق بالوصية  
ثم سقط بفعل الاصل فصرح عند اذ وقع خفاء اذا المتبادر منه ان يتقرر وجوب الفصل  
التبني **او الكفارة** حكمها اعم من الوصية والاستحباب ولا بد من هذا التعميم لان من  
يظن حامل فالقت جنة ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته ولا يتعلق به حكم  
القصاص لانه الكفارة وجوبها وانما يتعلق بها حكمها استحبابا على ما ذكره صاحب  
التهذيب واعلم ان القتل علم او جرم وشبهه عمد وخطا ومسا جرمي خطا  
وموصي الآلة القود وموصي الكمال وكذا الكفارة في غير الاول بهذا اذا كان انما على  
بالفعل ولا يكون القتل حق او بناء على ما اذا اقتص منه الشروط لا يتعلق بالقتل على  
القصاص ولا الكفارة فلا يكون سببا للحرمان من الارث فان قلت ليس بوجه فقولهم  
انما لا يرث الحرمان في الصدقة المذكورة كلها كما هو من سبب ان في قوله الا انما  
يناسكوا طريقا يقتضي ان يقتل النفس المستبطنه وقالوا الحرمان عن الارث خراء  
القتل المحظور فقتل الصدقة المحذون والذي يحق ليس محظورا ما يوتى من ماله الذي يحق

بما يخطه فبذلك لا يجوز فقتل  
نحوه  
السبب هو ما كتبه في القصاص  
ذكره كما تقدم في القصاص  
فانه يوجب وجوب القصاص  
لا يوجب وجوب القصاص  
الا في غيرها انما على



عند ايجاج في هذه الصدور عن النفل المذكور واما ما يقع بالنسبة في مثل منية  
 مع ما وقت ملائمتها اطلاق النصف من تمام افراسه ثم ان دية المقتول خطأ على ما  
 ينشأ عنه فيمليح كبد ما يولد به الحق بالاربع المذكورة وقال ما كل لا  
 يرت احد الزوجين من ذمة الا فلا تقطاع الزوجة بالموت والذمة انما يبعد  
 لنا ان عدم امر بتوريث امرأة المنيح الصبا من عقل زوجها قال الازهر كان مثل  
 المنيح خطأ اما قوله الزوجة منقطع بالموت فيقول الحق في الميراث باعتبار وقت  
 قابلية اذ وقت الموت لا باعتبار زوجه فانه في الحال لم يقل انه باعتبار فترته فكيف لا  
 نزول الاعداد احد ما فرغ من مال الا و قد تر الاشارة الى هذا المصنف وكذا  
 عندنا حق الزوج والزوجية في النقصان قال في المحيط والنقصان من مثل ما يقع  
 من فرائض الله تعالى في ذلك الزوج والزوجية لانها وجبا على النفس الوارث  
 يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الذمة حقاً  
 لميت ابتداء حتى ينفذ من اديونه وينفذ وصاياه ثم ينتهي للمورث بطريق خلافة  
 عنه والعصا للمورث ابتداء لا بطريق اختلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قوله من قال ان  
 النقصان من حق الميت وما لا يمتد الى بقوله عدم من تركه مالا او حقاً فلوثة فان حق  
 النقصان لا كان بثبوت بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجية في النقصان  
 لا بحسب ما في القود والنقصان لا يستحق بالنقصان الا بركة ان حق الموصي لا  
 ينشأ ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالقرابة الا بركة الاستحقاق فما

في هذه الصدور عن النفل المذكور واما ما يقع بالنسبة في مثل منية مع ما وقت ملائمتها اطلاق النصف من تمام افراسه ثم ان دية المقتول خطأ على ما ينشأ عنه فيمليح كبد ما يولد به الحق بالاربع المذكورة وقال ما كل لا يرت احد الزوجين من ذمة الا فلا تقطاع الزوجة بالموت والذمة انما يبعد لنا ان عدم امر بتوريث امرأة المنيح الصبا من عقل زوجها قال الازهر كان مثل المنيح خطأ اما قوله الزوجة منقطع بالموت فيقول الحق في الميراث باعتبار وقت قابلية اذ وقت الموت لا باعتبار زوجه فانه في الحال لم يقل انه باعتبار فترته فكيف لا نزول الاعداد احد ما فرغ من مال الا و قد تر الاشارة الى هذا المصنف وكذا عندنا حق الزوج والزوجية في النقصان قال في المحيط والنقصان من مثل ما يقع من فرائض الله تعالى في ذلك الزوج والزوجية لانها وجبا على النفس الوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الذمة حقاً لميت ابتداء حتى ينفذ من اديونه وينفذ وصاياه ثم ينتهي للمورث بطريق خلافة عنه والعصا للمورث ابتداء لا بطريق اختلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قوله من قال ان النقصان من حق الميت وما لا يمتد الى بقوله عدم من تركه مالا او حقاً فلوثة فان حق النقصان لا كان بثبوت بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجية في النقصان لا بحسب ما في القود والنقصان لا يستحق بالنقصان الا بركة ان حق الموصي لا ينشأ ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالقرابة الا بركة الاستحقاق فما

في هذه الصدور عن النفل المذكور واما ما يقع بالنسبة في مثل منية مع ما وقت ملائمتها اطلاق النصف من تمام افراسه ثم ان دية المقتول خطأ على ما ينشأ عنه فيمليح كبد ما يولد به الحق بالاربع المذكورة وقال ما كل لا يرت احد الزوجين من ذمة الا فلا تقطاع الزوجة بالموت والذمة انما يبعد لنا ان عدم امر بتوريث امرأة المنيح الصبا من عقل زوجها قال الازهر كان مثل المنيح خطأ اما قوله الزوجة منقطع بالموت فيقول الحق في الميراث باعتبار وقت قابلية اذ وقت الموت لا باعتبار زوجه فانه في الحال لم يقل انه باعتبار فترته فكيف لا نزول الاعداد احد ما فرغ من مال الا و قد تر الاشارة الى هذا المصنف وكذا عندنا حق الزوج والزوجية في النقصان قال في المحيط والنقصان من مثل ما يقع من فرائض الله تعالى في ذلك الزوج والزوجية لانها وجبا على النفس الوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الذمة حقاً لميت ابتداء حتى ينفذ من اديونه وينفذ وصاياه ثم ينتهي للمورث بطريق خلافة عنه والعصا للمورث ابتداء لا بطريق اختلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قوله من قال ان النقصان من حق الميت وما لا يمتد الى بقوله عدم من تركه مالا او حقاً فلوثة فان حق النقصان لا كان بثبوت بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجية في النقصان لا بحسب ما في القود والنقصان لا يستحق بالنقصان الا بركة ان حق الموصي لا ينشأ ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالقرابة الا بركة الاستحقاق فما

يرى انهم كما الجعوا علم انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما  
 للذكر مثل حظ الانثى كذلك الجعوا علم انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال  
 للذكر بخلاف العم والعمه فانه اذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم و هذه فكله الحال  
 في اتيان بعد نصيب النصف كما ذكره الطحاوي وشرح الآثار **باب ما في**  
 سهم البنت لعدم اختصاصها بالمسما بصدره اخفا والورثه في الاقوات لا وام  
 وانثى ابنت الابن كما هو فهم من قال النصف والثلث فانه اذا كان معهما  
 احد الزوجين يكون الثلث حصته البنت او بنت الابن للاقوات لا وام  
 بالعمومة **اصناف النسل او ينزل الابن** انفقوا للثمن في النصف  
 من حله واقترا نصفه المخرج عادة لعارة الحديث وهو قوله عم اجعلوا الاقوات  
 مع البنات عصبة ذهب كثير الصحابة الى نقص الاقوات مع البنات وهو قول جمهور  
 العلماء وقال ابن عباس رضي الله عنهما مع البنات وحكم فيما اذا اصبحت بنت  
 واقتت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت فقبل ان يقرر ما كان يقول للاخت  
 ما بقي فنصبت وقال انتم اعلم ام الله تعالى ثبت شؤي ما و هو قولنا انتم اعلم ام الله  
 فان اختلف في تفسيره اذ الله تعالى فلا يسلب لاحد الخالفين ان يقول في رد قول  
 الازهر انتم اعلم ام الله مع ما روي انه قال الازهره فلم اختم من روي ابن عباس رضي الله  
 عنهما عن عطاء فقال مراده ان الله تعالى انما جعل للاخت النصف بشرط  
 عدم الولد وانتم تحفلون بها النصف مع الولد فان لم يولد حقيقة للذكر

في هذه الصدور عن النفل المذكور واما ما يقع بالنسبة في مثل منية مع ما وقت ملائمتها اطلاق النصف من تمام افراسه ثم ان دية المقتول خطأ على ما ينشأ عنه فيمليح كبد ما يولد به الحق بالاربع المذكورة وقال ما كل لا يرت احد الزوجين من ذمة الا فلا تقطاع الزوجة بالموت والذمة انما يبعد لنا ان عدم امر بتوريث امرأة المنيح الصبا من عقل زوجها قال الازهر كان مثل المنيح خطأ اما قوله الزوجة منقطع بالموت فيقول الحق في الميراث باعتبار وقت قابلية اذ وقت الموت لا باعتبار زوجه فانه في الحال لم يقل انه باعتبار فترته فكيف لا نزول الاعداد احد ما فرغ من مال الا و قد تر الاشارة الى هذا المصنف وكذا عندنا حق الزوج والزوجية في النقصان قال في المحيط والنقصان من مثل ما يقع من فرائض الله تعالى في ذلك الزوج والزوجية لانها وجبا على النفس الوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الذمة حقاً لميت ابتداء حتى ينفذ من اديونه وينفذ وصاياه ثم ينتهي للمورث بطريق خلافة عنه والعصا للمورث ابتداء لا بطريق اختلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قوله من قال ان النقصان من حق الميت وما لا يمتد الى بقوله عدم من تركه مالا او حقاً فلوثة فان حق النقصان لا كان بثبوت بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجية في النقصان لا بحسب ما في القود والنقصان لا يستحق بالنقصان الا بركة ان حق الموصي لا ينشأ ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالقرابة الا بركة الاستحقاق فما

في هذه الصدور عن النفل المذكور واما ما يقع بالنسبة في مثل منية مع ما وقت ملائمتها اطلاق النصف من تمام افراسه ثم ان دية المقتول خطأ على ما ينشأ عنه فيمليح كبد ما يولد به الحق بالاربع المذكورة وقال ما كل لا يرت احد الزوجين من ذمة الا فلا تقطاع الزوجة بالموت والذمة انما يبعد لنا ان عدم امر بتوريث امرأة المنيح الصبا من عقل زوجها قال الازهر كان مثل المنيح خطأ اما قوله الزوجة منقطع بالموت فيقول الحق في الميراث باعتبار وقت قابلية اذ وقت الموت لا باعتبار زوجه فانه في الحال لم يقل انه باعتبار فترته فكيف لا نزول الاعداد احد ما فرغ من مال الا و قد تر الاشارة الى هذا المصنف وكذا عندنا حق الزوج والزوجية في النقصان قال في المحيط والنقصان من مثل ما يقع من فرائض الله تعالى في ذلك الزوج والزوجية لانها وجبا على النفس الوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الذمة حقاً لميت ابتداء حتى ينفذ من اديونه وينفذ وصاياه ثم ينتهي للمورث بطريق خلافة عنه والعصا للمورث ابتداء لا بطريق اختلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قوله من قال ان النقصان من حق الميت وما لا يمتد الى بقوله عدم من تركه مالا او حقاً فلوثة فان حق النقصان لا كان بثبوت بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجية في النقصان لا بحسب ما في القود والنقصان لا يستحق بالنقصان الا بركة ان حق الموصي لا ينشأ ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالقرابة الا بركة الاستحقاق فما



مجلس اول

مجلسه اول

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فاسن بکند که عدله و زنا می کشند بکند و  
تجلیبقت که فریاد عالم اندک و در سبک

قد غلبت الشرف على الشرف  
الحدود بيننا فما نكتبه



الصلوات ميراث الاخوة والاخوات اجري بحري ميراث اولاد الابن ذكرهم  
مقام ذكرهم وانا منهم مقام اناسهم **بغير نصيب** لم يقل ان  
شراكة المغيبة عنه كما ان في احوال بنات الابن مع البنات **او بنات الابن**  
ما تر من قوله ثم اقبلوا الاخوات مع البنات نصيبه وهو قول اكثر اهل  
الابن عيسى كما تر **وبنوا الاعيان** ان الاخوة والاخوات لاب وام وبنوا  
**العلات** ان الاخوة والاخوات لاب كلهم **سقطون بالابن وابن الابن ان**  
**سفل والاب بالانفاق** ويجوز عند اصفه خلافا لما ذكره بهنا  
من حكم السقوط على اهل الخلة للاخوات لاب وام المنزلة فمما سبق وعلم  
ان بقية للاخوات لاب امسقوط الاخوة بالابن فبنوا من قوله كما وبغير  
ان لم يكن لها ولد لما تر ان المراد من الولد الابن قاله تعالى توريث الام شرط  
عدم الابن فدل على انه سقط بالابن واما الاخوات فبنوا من قوله كما ليس  
ولد له افنت فلها نصف ما ترك لما تر ايضا ان المراد من الولد الابن تعلق توريثها  
بشرط عدم الابن فدل على انها سقطت لان من شرط توريثهم ان يكون الميت  
هنا كما قال الله تعالى ان اراد بملك ونزله ابن فليس بها كالجفاف من له ميت قاله  
المرحوم في امسقوطهم بابن الابن فله قوله بالانفاق تحت الابن وقبام مقامه  
عند عدمه بطريق عدم الخازن فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والخازن اما انما تر انما تر  
علم انه يجوز ذكره اذا كان الحبل مختلفا فليس بصواب لان ذلك المنية تختلف فيه بين

في ميراث

12  
بين احمائها فلا يجوز بناء عليه جواب المتن عليه وامسقوطهم بالاب فلا يلزم كماله ونحو  
بشرافهم وطريق عدم الولد والوالد كما تر وامسقوطهم بالجد عنه وهو قول ابي بكر رضى  
عنهما تابعه فبان انك بناءه في بابه معاملة اجدت له انما تر الله تعالى وبهذه المسئلة اول  
الاربع المستثناة في اول البابين كون اجد الصبي كلاب ووجد المص ذكرها فان  
ابا يوسف ولم لم يجعل اجد كلاب في هذه المسئلة **سقط بنوا العلات** **انما**  
**الاف لام** لعول عدم ان بنى اعيان بنى الام بنوا ثمة دون بنى العلات ولما بينا ان ميراث  
الاخوة والاخوات لاب وام اجري بحري ميراث اولاد الصلوات ميراث الاخوة والا  
خوات لاب اجري بحري اولاد الابن ذكرهم مقام ذكرهم وانا منهم مقام اناسهم  
اولاد الابن يجوزون بالابن الصبي فكذلك بنوا العلات ينقلون بنوهم بالاف  
لاب وام لان قال بنوهم ان لا يسقط الاغتلاب مع الاف لاب وام لانها صاعدة فرضه  
عصبة والعصبة لا تجب صاعدة الفرض كالافت لام لانما بقوله لام لانها صاعدة فرض  
هنا بل نصيب عصبة بالاف لاب وام كالافت لاب وام ثم كذا لان قوة الفرائد كلها  
الافت لام لانها لا نصيب عصبة كمال ولا ينوون ان بنوه حاله ثمانية بنى العلات بناوهم ان  
ذكر ان للاخوات لاب سبع احوال ثم ذكر هذا لانها منتمية الى الامسابقة ونقد الكلام  
وبنوا العلات كلهم سقطون بالابن وابن الابن وان سفل والاب بالانفاق واجد عنه  
والاف لام ام الا انه فصل ذكر بعض الحاجبين عن البعض الاقر وقروزة دغنه اذكر  
وهي انه افضل بنى الاعيان في علمه الخو من بنوا دقل الاف لاب وام في علمه الحاسب وهو



وجبت في ذكر قوله تعالى فان كان الاقوة فلام السدس معناه ولما علق لانه  
 معطوف على قوله تعالى وورثه ابواه فلام الثلث ثم المثلثين والاثلاثين  
 وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه واما ما خبر فقد روي عن طاووس انه قال نفي ابن  
 ابن رطل من الاقوة الذي اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الابوين فانه  
 عن ذكره فقال كان ذكر وصية فاعلم هذا لايجزئ الا في الاحتياج لا يقال بل يصح  
 في نسا لان الوارث لا ينفق الوصية لان ذلك عند عدم اجابة باق الورث وذلك  
 غير معلوم فيما نحن فيه واما ما قيل من ان لا يرث الا في الاحتياج قبل شرط ان يكون  
 وارثا في حق تركه والاح وارث في حق الام وانما يحكم الام بخلاف الوارث والكافر  
 ثم هو محمول بالاب لان مال الاقوة مع وجود الام لا يكون اقوى من مالهم عند عدم  
 الام وهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لان الله تعالى شرط في وراثته الا  
 فوة ان يكون الميت كالا والكلالة ما من من ليس له ولد ولا والد وبهذا لا يتغير  
 بوجود الام عليه هذا فلهذا لا يرث الا في شيئا مع الاب والاح ليرث من  
 الوارث لا ينفق عن ابن عيسى فان فريسه في الحديث مع الاقوة كدنيب صديق رضى  
 عنهم لا يرثون شيئا فكيف يرثون مع الاب ذكره في شرح الرضوي وما روي  
 عنه ان الكلالة يحق بعدم الولد فقط فعلم على ما مر شرح الامام النووي في شرح  
 صحيح مسلم وثبت ما يقع بعد فرض احد الوارثين وذكر في المستبين  
 جعلها مستبينة في وراثته الام فاما ان قلت ما بين ربع الكل في

في قوله تعالى فان كان الاقوة

في صورة سدس في اقوى وسئل واحدة في نوريتها مع احدى نظرا اما ان الواجب  
 في الصور تيرت الكفل فلا يلزم زيادة المسائل المستثناة في الحديث الرابع في  
 ابو بزر او زوجة واثني بالسر على الدولة من ثلثين ومخو الرقع على الكثرة  
 لميتة المحذوف في الكلام اقال وتفصيل بطريق التفسير فكان الظاهر او ولكن شاع  
 كمال او في مثله يقال ثمان كسر غنية او كسر غطاء ويصح المسئلة الاولى من ستة  
 لزومها النصف واللام ثلث ما بين وبوالسدس والباقي للاب والمسلمة اثنا  
 من اثني عشر لزيادة الربع واللام ما بين وهو الربع والباقي للاب وهو قول عمر وعيا وانا  
 مسعود وزيد رعدون الله وبه اخذ محمد بن الفقهاء واثني في فوافقت  
 وجميع اهل البيت رضي الله عنهم في كثره وكان ابن عيسى يقول للام ثلث  
 جميع المال كلها المستبينة انه ما جعل لها اولا سدس المال مع الولد بقوله  
 ولا يورث كل واحد منهما السدس مما تركه ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم  
 الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فيقوم منه ان المراد  
 ثلث اصل المال ايضا ويؤيده ان السهام المقطرة كلها ما عدا السدس اصل بعد  
 الوصية والدين وكان ابو بكر الام يقول لها ثلث ما بين من الزوجه وثلث جميع المال  
 مع الزوجه ويؤيد ذلك عن معاوية انه لو جعل لها مع الزوجه ثلث جميع المال لراد  
 نصيبها عما نصيب الاب لان المسلم من ستة للاجتماع النصف والثلث فللزوج  
 ثلثه واللام اثنا عشر عما ذكر النقيب فيقول للاب واحد وفي ذلك تفصيل الا في غير ذلك

تفصيل الا في غير ذلك



لو اذا جعلها ثلث ما بقى من فرض الزوج كان لها واحد والاب اثنتان وتكون  
 لهما مع الزوج ثلث الاصل في بلزيم ذكر التفصيل لان المسئلة من ثلث عشر  
 الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة بقى للاب خمسة فلا تفصيل لهما عليه  
 ولتساوي ما بينه انما معنى قوله فان لم يكن له ورثة ابواه فلام الثلث بهوانها ثلث  
 ما ورثه سواء كان بيع المال او بعضه وذلك لانه لو ارسلت الاصل لكانت  
 فان لم يكن له ولد فلام الثلث كما قاله حق البنت وان كانت واحدة فلها  
 النصف بعد قوله بها فان كانت فوق اثنتي فلها ثلثا ما تركه فيلزم ان يكون  
 قوله بها وورثه ابواه قابلا من العادة منظورة لان فيه زيادة قليلا وهو يعرف  
 كون الاب عصبة وقدرته ما سبق بيان عصبية المحصة بذكر القول قبل ان  
 يبين في الاصول كالابن والبنت الغرو لان النسب في رتبة الذكر والابنة  
 واحد وكل منهما متصل بالمتبلا واسطة فيحصل بلزيم من فرض احد الزوجين  
 بينهما اثنتان كما في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث  
 فلا يرث نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه العيكن فلا مجال لما ذهب اليه  
 الامم الذم لم يجمع ما ذكرنا من معنى الاب ولا يكره الاثم ان يقول هو ان اثم فقال  
 لم يكن اثم وقد سبق ان هذا القول مما اعترف به في كل انقال واسلم ان ثلث  
 الباقي الذي هو فرض الام مع احد الزوجين يدرس الكل اربعة الا انه تعالى لما جعل  
 الثلث عند عدم الولد استحب العلم بلفظ الثلث ولما ذكره هو تفسيره

في قوله بها فان كانت فوق اثنتي فلها ثلثا ما تركه فيلزم ان يكون قوله بها وورثه ابواه قابلا من العادة منظورة لان فيه زيادة قليلا وهو يعرف كون الاب عصبة وقدرته ما سبق بيان عصبية المحصة بذكر القول قبل ان يبين في الاصول كالابن والبنت الغرو لان النسب في رتبة الذكر والابنة واحد وكل منهما متصل بالمتبلا واسطة فيحصل بلزيم من فرض احد الزوجين بينهما اثنتان كما في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يرث نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه العيكن فلا مجال لما ذهب اليه الامم الذم لم يجمع ما ذكرنا من معنى الاب ولا يكره الاثم ان يقول هو ان اثم فقال لم يكن اثم وقد سبق ان هذا القول مما اعترف به في كل انقال واسلم ان ثلث الباقي الذي هو فرض الام مع احد الزوجين يدرس الكل اربعة الا انه تعالى لما جعل الثلث عند عدم الولد استحب العلم بلفظ الثلث ولما ذكره هو تفسيره

عنه بدرس الكل اربعة **وكما كان كان الاب حصة فلام ثلث جميع**  
**الحال** هو قوله ابن عيسى وعام الهجاء واحد من الروايتين عن ابي بكر الصديق  
 رضي الله عنه وهو المروي عن عمر رضي الله عنه **الاثنان بعد فان بها**  
 عنده **ثلث الباقي** في هذه الصورتين الصكا وهو الرواية الاخرى عن ابي بكر  
 كذا ذكرها صاحب الاملاء عن يوسف كذا روي اهل الكوفة عن ابي سعيد في حديث  
 الزوج فيما الرواية الثانية لاجتماع الفرق فقد سوي بين الاب والجد فبما قاما  
 على الاولى فيحتاج الى الفرق ويؤمن وجهين ذكرهما الترتيب في فرضية احدهما  
 زانته كفاية قوله بها فلام الثلث في حق الاب فاقامة اعتبار الهجاء  
 للابلزيم تفصيلها عليه مع توريها في الفرق اما في حق الجد فاجريناه على ظاهر  
 لعدم التوري في الفرق وقوة الاختلاف فيما بين الهجاء ولا سيما في  
 تفصيل الابنة على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا تركه ارادة واختار الاب  
 وام واخا لال فان للمرأة الربع وللأخت النصف وللأخ النصف ففصلت ههنا  
 الابنة لزيادة قربها عن الذكر لانه ان الام حقيقة الولاد كما للاب فيعصمها واحدا  
 حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصمها اذا لا تعصب مع الاختلاف في السبب بل مع الانفا  
 فيه وبهذه المسئلة ثابته المسائل الاربع المشاة في اول الباب لان ابا  
 وتم لم يجعلها كالباب في هذه المسئلة **ولتلك الكل عند عدم هولا والمذكور**  
**ين** وبهم الولد وولد الابن وان سفل الانسان من الاخوة والاخوات و

كذا في الفتاوى فلام في الترتيب وقوله زاده فتدول الترتيب فتدول الكثرة الهجاء ليس كذلك مستطاب

وما في بعض الشروخ من ذكر بين الرواية موافقة للرواية الاولى وهو ظاهر

تفصيل الابنة على الذكر

المسئلة الثانية

ولا حاجة بهما الى ان يقال فضا على



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

والنوعان فان عدوها ايضا شرط بهما لانه اذا وجد اعدوها فالام انما ياخذ  
ثالث ما بقى منه ومن بهما طرد وجهه فاضرب هذه المسئلة عن المسئلة السابقة  
للموضوع في المذكورين ومن قدمها عليها اتجه على كلام ان يقال ان المذكور في الشرط اليمين  
بعد وثمة فما اذا كان مع الابوين اعدا الزوجين فقط مع ان الام لا تأخذ في ثلث  
الكل بل ثلث ابنتها اعدوها ومن رام الاصلاح وقال بهذا اذا لم يكن مع الابوين  
اعد الزوجين وما اذا كان سوى اعدوها فلها ثلث ما بقى فقد عثر تركه وعدله  
عشبهه وغفل عن المثال اير اشع ايق على الواقع والدليل على ما ذكر قوله تعالى  
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث فان له اخوة فللام السدس فان  
قلت يورث الام الثلث مشروط بوجود الاب لان قوله وورثه ابواه امكن شرط  
لعطفه على الشرط وهو عدم الولد او في معناه ككونه حيا لا فكان نورثها مشروطا  
بشرط غيرهما لا يستحق الثلث عند عدم اعد الشرطين وهو عدم الولد فكذلك لا  
يستحق عند عدم الشرط وهو وجود الابنت ووجود الاب لا يصلح ان يكون مشروطا  
لان في ملك الحال عصبة والعصبة لا تأثر له في زيادة في فرض صاص في فرض اصلا بل ينقصه  
في بعض الصور قد تن ذلك على ان اخذ الام الثلث ثم لم يكن نعيام الاب  
كان لغيره في نفسها وبجسده صفة قرابتها مشروطا بعدم الولد والاخوة **والجد ثابته**  
**السدس لام كانت** كام الام **والاب** كام الاب انما قدم  
الامية في الذكر لان قرانه الام اصل في الخفاء وانما لانها تترث بالابوة احترازا لثابته

5554

والاقرار بنبوه موسى عدم ونزوله التوريه فيها علم مله واحده بخلاف الخويسي فانهم ينكرون التوحيد وينبؤن التمسير نزدان وايتر من ولايقرون بنبوه بنو لا بكتاب منزله ولكن يقولون ان الكفارة حق المسلم اهل مله واحده وان اختلفت ملتهم فيما بينهم وكانوا في هذا كاهل الاهود ومن المسلمين في قدروهم لانبوار ثون اهل بيتهم في انكسار الالهيه في هذا صنف فسر الملتين بقوله لا اله الا الله من الكافرون ولا الكافرين المسلم وفي تنقيصه علم الوقت العام في موضع التفسير بيان انهم في حكم التذويب اهل مله واحده كذا في شروح السرخسي **واختلاف الدارين حكما كالاستان والذين**  
**والمتماثلين من دارين مختلفين** لم يقبلوا اختلاف الدارين حقيقة او حكما لان اختلافهما حقيقة لا يمنع الارشاد ما لم يوجد اختلافهما في اختلافهما حكما بحقيقة وان لم يوجد اختلافهما حقيقة فالمانع عنه من جهة الدار انما هو اختلاف الدارين حكما ولا دخل في الاختلاف حقيقة اما لا اوله فقد صرح في كتاب المستان من سيرة الخط صنفه ملكه استان في دار الاسلام عن قال وورشته في دار الحر فلا يملكونها المشكون لانه من اهل دار الحر فلم يوجد تباين الدارين حكما وتباين الدارين حقيقة لا حكما لا يمنع التوارث كما لو ملكا العلم في دار الاسلام ولم ورثه مشكون في دار الحر الى هذا كلامه **واما الكافلان المستان والذين لا يرث**  
**احدهما من الآخر فانما في دار واحدة حقيقة** وهو دار الاسلام لكنها في دارين مختلفين حكما لان المستان من اهل دار الحر حكما لا يرث انهم يتمكن من الرجوع

موقوفه الخیرات فی الدنیا والآخرۃ  
موقوفه الخیرات فی الدنیا والآخرۃ  
موقوفه الخیرات فی الدنیا والآخرۃ

۴



اسما ولا يمكن من استدامة الاقامة في دارنا بخلاف الذي وكذا المستامين من  
 دارين مختلفين ونفصيل المقام ان لا اختلاف الدارين اقل الا في الاصل حقيقة  
 وحكما كما في دار الحرب مع الذي في دارنا وانما الاختلاف حكما فقط كالمتان  
 الذي على شرف العود مع الذي في دارنا وكالمتامين احر من دارين  
 مختلفين في دار الاسلام وكالمتامين من المسلم مع احر في دار الحرب والثالث  
 الاختلاف حقيقة فقط كالمتامين في دارنا مع احر في دارهم وهما من دار واحدة فاما  
 الذي يمنع الارث عندهما القحمان الاولان والثالث فاما منع هو الاختلاف  
 حكما سواء كان مع الاختلاف حقيقة او لم يكن وعندنا في حق عكس في حقين  
 الذي والمتامين توارث لا توارث في القسم الثالث فاذا اقر هذا فمن  
 قال واختلاف الدارين حقيقة وحكما ان اراد الاصل الحقيق منفردا من الاختلاف  
 الحكمي او ما يبع كما هو الظاهر في المعاملة فلا ينطبق قوله علم واحد من المذهبين وان  
 اراد به الاختلاف الحقيقي معقدا بالاختلاف الحكمي ففيه مع بعده عن الغم جعل اصل  
 شرطه وما لا يدخل فيه اصلا وانما اشتبه الحال انما اختلاف الدارين في حق الكفار  
 فيما بينهم احتياج البيان باب الاختلاف في قوم فقال **الدارنا تختلف با**  
**نقطاع العم فيما بينهم** اي من اهل الدارين وذلك بان يخل كل منهما في دار الآخر  
 ويقتله اذا ظهر وفيه اشكالية الا انه اذا كان بين الملكيين عهد وناصر لا يكون  
 الدارين مختلفين **الاختلاف المنفعة** اي العكس وانما قدمها لاصالتها فان لكل

الدارين مختلفين

ملك الملك يستحق عليها **الاختلاف المنفعة** كأن يكون مثلا احد الملكين في الهند والمنفعة  
 والاف في التركة وله منعة اخرى وانما يخل الدارين باختلاف المنفعة والملك لا يخل  
 العم فيما بينهم لان اختلاف المنفعة والملك لا يستلزم انقطاع العم فيما بينهم والتقليد  
 بعلة خاصة توجب المعلول بدونها فبفتح خلاف التعليل بعلة خاصة توجب بدونه المعلول  
 فافهم واعلم ان اختلاف الدارين باختلاف المنفعة والملك انما يتحقق في حق الكفار ومن  
 المسلمين فان اهل البقي واهل العدو يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنفعة والملك  
 واما دار الحرب فليست بدار احكام بل دار قهر فباختلاف المنفعة والملك شيان في الدار  
 فيما بينهم فانما يتم القواوي ان اختلاف الدارين انما يظهر حكمه في حق اهل الكفر لا في  
 حق المسلمين فان حكم الاسلام يحويهم فلا شيان في الدارين فيما بينهم قبل الدارين بائع  
 من الارث عندنا في اصلا وفيه عامر ان اثاره فاقبل بان الدارين اذا اختلفتا  
 حقيقة ينقطع التوارث بينهما وانما يكثر ان يكون التباين حكما فقط مانعا  
 من الارث **والارث اعادة** هذا من جملة الموانع وقد غفل عنه من قبل انما اربعة دل على  
 ذلك لانه فاطمة ان امرئ لا يرث احد او ليس ذلك باختلاف ملتين معا ففت انه لا ملته  
 له ولا يمكن ان يقال انه ليس بوجود مانع بل بعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت  
 من حين ارتداده مرشدة ان هذا قوله ايج بارث العلم منه مستند الى حال السلام  
 وشرط الارث صباه الوارث عند موت المورث **لان** لا يمتنع في المرتدة فانها لا يخل  
 وان اقرت على الارث اعادة فلا يكون في حكم الميت ومع ذلك لا يرث فثبت ان ذلك لعدم

فانما الاختلاف في دارنا باختلاف المنفعة  
 والمصلحة  
 كما يروى ان تباين الدارين حقيقة في حق  
 اهل الاسلام لان الاختلاف في منعة الارث  
 كما يروى في كلامه من اهل دارين حقيقة علم بالاصح  
 عند تقليد بقوله فان حكم اهل دارنا في حق الكفار  
 الدارين عندنا مانع فيما بينهم الكفار ومن  
 المسلمين نصيب من دارنا  
 والدار في حق اهل دارنا من غير اعادة  
 كما ما تفرقت في دارنا







يقع وزيد بن ثابت رضي الله عنه وبه اخذ على شأنا فله عندنا ان كل عبدة  
 من ذرية بعضه او صاحب فرض في محكم وصاحب الفرض في اجدات كما اجد الصالح في  
 الاعداد وكل عبدة تدعى اليه بن بن بعضه ولا صاحب فرض في فكرة ومن جنس  
 ذولي الارحام كما اجد الفكرة في الاعداد وفيه يقول الغايل **شعر** كل من يدر  
 في نسبته بين ابي بن ابي فهو صهر **اما الاب** فله **اصوال ثلث** ووجه الخطأ  
 لا يخرج من وجوده ولد الميت او ولدته او لا يوجد وعلم ان يتحقق احوال الثلاثة و  
 على الاول لا يخرج من لم يكن الموهود ذكر او انثى وعلى الاول يتحقق احوال الاول و  
 على الثاني احوال الثلاثة ولا جبرة لوجود ولد انثى اذ لا يولد الميت فان النسب انما  
 بالانساب **الاصوات الفرض المطلق** انما هي في العصبية **وهو السدس** **وذلك**  
**مع الابن او ابن الابن وان سفل** ان حصول الفرض المطلق له وانحصار  
 حصته في السدس عند وفاته الابن او ابن الابن وبهذا لا يتحقق ان مقام السدس  
 عند وفاته الميت وبنيت الابن حكم اطلاق الولد في المصداق على عاقبة  
 السدس لان المشروط به هنا يكون الولد ذكر انما هو انحصار ما لا يحتمل في السدس  
 لا انخفاؤه اياه مطلقا فليس فيما ذكر خفيص حكم الفرض كما تدعي **والفرض**  
**والنقصب معا** **وذلك مع الابن او ابنة الابن وان سفل** وذلك لكونه معا ولا يوجب  
 لكل واحد منهما السدس كما ذكره ان كان ولد فلو تنصيص على انه صاحب فرض مع الولد  
 وفرضه السدس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت فان كان الولد ذكرا فلما

في نسبه بين ابي بن ابي  
 في نسبه بين ابي بن ابي  
 في نسبه بين ابي بن ابي  
 في نسبه بين ابي بن ابي

فله فرضه وبنيت الابن لان اول رجل ذكر من العصبية الابن وان كان الولد بنتا  
 فله فرضه وبنيت النصف وبنيت الابن بالاب بالعصبية لانه اول رجل ذكر من العصبية  
 حال عدم الابن فخرج من ذلك حاله فان قلت لهم الولد حقيقة لولد الصلب وقد  
 اريد من لفظ الولد المذكر والنقصب لولا ان يولد لولد ايضا لم يتم ارادة الحق  
 لما لم يولد لولد واحد والاخوة ذلك عندنا قلت المولد بالولد به هنا من يفرغ عنه ما لا  
 يجاء به ويعلم به بنسب والمخالفين الجارني فلا يلزم الجمع المذموم وكجوز ان يقال  
 نعم حكم لولد الابن بالاجاء لا بالنقصب لاجمع اصلا **والنقصب** **الحص** **النقصب**  
 الذي لا يجاء لفظ الفرض يقال مرة اخرى حاله الميت كان الكلام في ذكر الفروض و  
 اصحابها وانما ذكر من احوالهم هنا ليعتبر اذا سئل عن انحصار علم الطلبة  
 ما لو فوفى جميع الاصوال دفعة واحدة ثم لما كان ما لا يتحقق في الاولين معينا  
 وهو السدس في الثانية غير معين وهو النقصب الاصل في انما رآه لم يكون معينا  
 ذكر منها اسم الاشارة دون الثانية وثان بنيت لذكرها او به هنا من عند نفسه  
 عبارة ذلك **عند عدم الولد وولد الابن** ان عند عدمه معا وذلك  
 عطف بهما بالولد او بخلافه يسبق فان المعبر به هنا وجود واحد منهما او ذلك  
 عطف بهما او **وان سفل** لكونه فان لم يكن ولد وورثته ابواه فلما لم يولد  
 معناه ولما لم يولد لان الاصل ان المال متروك اصيافه ان شئت ثم ينصب احداهما كان  
 ذلك بيان ان لا فرق ما بين منه كمال المصادرة والمراعاة فذكر تنصيص على انه عصبية

انقصب في الثانية بنيت للفرض فاذل حكمه  
 بنيت



حال عدم الولد فان قلت جعل الاب عصبة مع الام فلما ذاب يكون عصبة عند عدمها  
 قلت لما علمنا ان الانثى لا تصيب الذكر اذا ذكر انه عصبة مطلقا **واجبة الهج**  
**كالاب** بالايجاع في جميع احكام الميراث انما قبلنا الاحكام بالميراث لا بحجة  
 ببارق الاب في اربع افرس سوى ذكر ما ذكر على الرواية لكنها ليست احكام  
 الميراث الا ان الصنفين يصيران ابدا بسلام ابيه دون جده والثانية ان اد اوصد  
 القطر عن الاولاد الصغار كحجب الاب دون اجدته والثالثة ان من اوصى لاقرباء فان  
 دخل فيه اجدته دون الاب والراية ان الاب يحجز ولده الى ماله دون اجدته و  
 الاولاد حسب الميراث لا حكم فلا ينقص به جده ومن يهنا يتبين ان ذكر بدل جميع احكام الميراث  
 جميع ما نزل الارث او ما يتعلق بالارث ثم نصيب **الاب** اربع **كثل سند كريا**  
**اشاء ان** الاول ان بنى الاعيان والعلات يقطون بالاب لانفاق ولا يقطون  
 بالجد عند الاعيان والثانية ان الام مع الاب باخذ الثلث انما بعد فرض اجدته  
 ومع اجدته الثلث اجمع عند ام ورح والثالثة ان ام الاب يحجب الاب عندها ولا يحجب اجدته  
 بالايجاع والراية ان المفقون اذا ترك المفقون وان كان سدس ما يستحق بالاولاد  
 للاب عند اد يوصى البكالين ولو كان مكان الاب جده فكل ما يستحق بالاولاد لابن  
 عنده ايضا وسياة ثمة لهذا الكلام فحجبها بعض الاوهام **وسقطت اجدته بالاب**  
**لانه احد وقربا اجدته** وانما قلنا انه احد ولم نقل انه واسطة كذا ينقص التفسير  
 المذكور لعدم سقوط اولاد الام بالام لانها وان كانت واسطة في قرانهم لكنها ليست

في قوله لا تصيب الذكر اذا ذكر انه عصبة مطلقا  
 في قوله الاب يحجب ولده الى ماله دون اجدته  
 في قوله الميراث لا حكم فلا ينقص به جده  
 في قوله الميراث لا حكم فلا ينقص به جده  
 في قوله الميراث لا حكم فلا ينقص به جده  
 في قوله الميراث لا حكم فلا ينقص به جده

حينئذ

لا يصح فيها فان الاصل فيها بعد الاب ونعم يتبين لهذه الحقيقة قال ما قال وماذا  
 بعد الحق الا الضلال **واما اولاد الام** كان مقتضى المقام ذكر الذكر منهم صحت  
 الا انه لما كان زانهم مع ذكرهم سواء في العتمة والاشفاق ذكرهم معا واما  
 للاختصار والضبط وقد مر تطهير هذا **الاب** فاصول **ثالث** **السدس للواحد** لقوله  
 كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد  
 الاخ والاخت لام ايجاعا وقد دل على ذلك قراءة ابي بكر في بعض اد وقاصص  
 معا منها فانها فراء وله اخ او اخت لام وقراءة الهجاء لا يتقاعد عن صفة لانه لا يورث  
 الا سماعا **والثاني** **للاثنين وما زاد** لم يعل فضلا لان مقتضى الفاء لا يتا  
 المقام فان الميراث يورث بين الاثنين للائتين في الحكم المذكور وادانه ووالوا  
 ذكرهم وانا منهم **في العتمة والاشفاق سواء** يتوهم على الاستواء وصفت  
 كما هو مقتضى البصائر ومنه قوله تعالى اربعة ايام سوا ذلك المثلث في مضمون وار  
 علم انه صبر والمساواة في العتمة لقوله تعالى ثم تركا ذة الثلث والشركة المطلقة  
 على كل من المساواة الا انهم ان رجلا الوفا لا فرانت شركي في هذا الحال كان بينهما  
 نصفين كذا في الاستواء واما المساواة في الاختفاق ولقوله تعالى اخ او اخت فكل  
 منهما السدس سواء في الاختفاق السدس ومقتضى الاخ على الاخت فان قلت  
 الاستواء في العتمة حكم الاستواء في الاختفاق ونشوت الحكم يستلزم نشوت العتمة  
 وبالعكس فذكر احداهما يغني عن الاخر فقلت الملازمة غير مسلمة فانه يجوز خلف الحكم على العتمة

اراد في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد  
 في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد  
 في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد

في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد  
 في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد  
 في قوله كذا وان كان رجل يورث كلام او امرأة وله اخ او اخت فكل من سوا السدس والاراد



في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
 في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
 في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
 في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها

لا تعدوا نعمة الله لا تحصوها فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
 جازوا علم ان الاستواء في العتمة مخصوص بحال المقدور وحكم الشركة في العتمة خاصة  
 والاستواء في الاستحقاق مع حالة الانفراد باعتبار وحكم الامران الشركة في الثلث وذلك  
 في حالة المقدور واحراز السدس مستقلا وذلك في حالة الانفراد لا الامران فقط و  
**يسقطون بالولد وولد الابن والسفل بالاب والجد بالابن** اذ اذ اتفقا  
 اصحابنا خلاف سقوط اولاد الاب والجد فان فيه خلاف مستغف عنه اثناء  
 الله تعالى واما السقوط فهو لانه ميراثهم مشروط بكون الميت عن يورث  
 كلامه بكبر الرأى ويورث حال كونه كلامه بفتح الرأى وكل منهما قرادة وكلامه على الاول  
 صفة للورثة كما روي ابو سلمة انه عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
 ما ليس له ولد ولا والد فوريته كلامه وعما كان صفة للميت كما روي عن ابن عباس  
 انه سئل عنها فقال لا ولد له ولا والد وانما كان فوريته ان كان له كلامه يستحق لوجود  
 والوالد يندفع له احد الرأى عن ابن عباس روى عنه اطراد الروايتين عنه  
 ان الكلام ما خلا الولد وان كان له هناك والد وعما كان هذا في المسئلة خلاف بين  
 الصحابة كما هو المذكور في الكتب ثم ان الولد يشمل الذكر والانثى صليبا وغيره  
 والد الجد على ما تقدم والجد لا على الاول بقوله تعالى ياتيه آدم وعلم الثاني  
 بقوله تعالى كما اخرج ابيكم من الجنة فظهور فيه لان الكلام في شمول الولد والوالد لا  
 في شمول الاب والابن والفرق واضح فان قلت ميراث اولاد الاب ينفك

ايضا مشروطا بكلامه بقوله تعالى يستنفذون من الله يفتنكم في الكلام الابن مع انما  
 ميراث مع البنت قلت المعلوم من الآية ان المشروط بكلامه في اولاد الاب تحقيق  
 الاناث منهم الغرض بصفه كان او ثلثين وذلك يستلزم وجود البنت فاما انهم  
 يطبقون العصبية فيدعيون انهم يورثون فليس لهم الحق في ان يورثوا بها الحديث وقوله  
 عدم اصيلوا الاخوان مع البنات عصبة الحديث ولم يعمد على قوله ميراث اولاد الام  
 عند وجود البنت بحته ما فافترقا والطلاق الحديث انما لا يصح دليله كما في  
 ان المراد منها اولاد الاب ثم ان لفظ الكلام في المصدر يعني الكلام وينبغي  
 القوة من الاعباء فاستقرت القرارة من غير حجة الولد والوالد لانها بالاضافة  
 القرارة كما في صنفه واذ جعل صفة للمورث او الورث فمعنى  
 كلامه كما يقال فلان من قرأته اي قرأته **واما المرفوع في الثاني النصف**  
**عند عدم الولد وولد الابن والسفل والربيع مع الولد وولد الابن**  
**وان سفل** انما ذكر في اجالة الاول كلمة الواو وفي الثانية كلمة اولاد المشروط في  
 الاول كلاما العدم وفي الثانية احد الوجودين وكلتا الحالتين مصرح بهما  
 في نفس الكتاب عند ذكر الاربعة **فصول النساء** اذ ان الثانية المعهودة و  
 صدر بيان احوالهن بالفضل دون المذكور انما ان اصلها ليهن و  
 صيغة الجمع لانفصال حال كل منهن عن الآخر **للمرقة** لم يقل للمرقة لان حكم القدر  
 قد علم من قوله **عالتان الربيع للواحدة وما زاد عند عدم الولد وولد الابن**

في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها

في قوله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها



وان تسفل وتخرج الولد وولد الابن **والسفل** سواء كان الولد ذكرا او انثى من  
هذه الرقبة او غيرها فان كانت الرقبة واحدة احرزت الربع او الثلث مثلا  
وان كانت اكثر من الواحدة بقسم ذلك بينهم على السوية عرف ذلك ايضا ما ورد في  
بيان السهام من نص الكتاب في احوال البتق لهن نصف ما تزوج اعطاه للذكر مثل  
خط الاستير **واما نسب الصليب** فان قلت اما التفصيل الجمل فحقه لغيره عند  
الشرع في التفصيل لا في اثنائه قلت نعم الا انه قد يمتنع ازالة التردد في حين  
ما جوزه عن ذكر بعض الاقسام في قوله صامص المتعاضد واما علم البيان **فاقوله**  
**ثلث المصنف للواحدة** عرف ذلك ايضا بالنقل لو اردت في بيان السهام **الثلثان**  
**ما فوقها** بهذا قوله عامة الصها ربه اخذ علما وانا وان عاين  
الحق الاستير بالواحدة عن كائنا قوله تعالى وان كانت ادفوق استير فلهن  
ثلثا ما ذكره علق استحقاق الثلث يكون من فوق استير والمعلق بشرط عدم  
قبل وجوده ولنا ان التعلق بالشروط لا يوجب الحكم عند عدمه فيجوز لثبوت  
الحكم به بعد اخره هو ههنا اشك في الكلف وعليك السنة اما الكلفا فقول  
مع يومئذ الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى واذ في الاختلاف ان يجمع بين ابن  
وبنت فلان في الثلثان بالامتناع فرف هذه الاشك ان البنيتين التما  
الثلثان في الجملة ليس في كل الا في حال انفاردها عن الابن ولما كان حكم الاستير معلوما  
هذه الاشك ان كان لنا غشنة غير المنصبة على حكم الاستير وكان بنا حاجة لـ

المعقبة حكم ما فوق الاستير فنص على حكمه كما يتبع منقوع اذا اراد ان يسد راسه اعلم المصنف  
بزيادة بنت انكلا ازدادت بنت يزداد سدس حصة الا ان يستوفى جميع المال واما  
السنة فاروي لرسوله الله وم دعا اذا المبتع امره ان يعطى لبنته الثلثين  
فما اولا في ذلك الا ان يقرر عليه ان الاثني مع كونه استير رجا ابن الا في قد لا يخرجا  
بجزء كما اذا كانت الثلث فوق الاربع واد اجاز ذلك العينة مع ان المعنفة قوة  
القرانه فلان يجوز في احوال الفرائض طبق وكذا الاستدلال مع اقراره وكذا لا يفرق  
مع اقراره وجه الثلث قبل الا و ان يجب لها ذلك اذا كانت مع اقراره وكذا لا يفرق  
في اقرارها مثل ما كان يجب لها لو انفردت مع اقرارها فوجب لها الثلثان غير تام لان  
منها ايضا علم ان من اخذ سهما مع وارث ياخذ لكل السهم مع وارث افر دونه  
بطريق الا و قد عرفت عدم صحة ذلك المصنف ثم ان ههنا ثلثا آفوه هو ان اذا كانت  
مع الابن واخذت الثلث لا تقر من معها ولا ينقص حصته خلافا اذا كان مع الاخت  
فانه في الواقع كل منهما ثلث لا ينقص حصته العينة **ومع الابن للذكر مثل**  
**صطفى الانثيين** لقوله تعالى يومئذ الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلو  
انغزو وابلوا رث بقسم الكل بينهم كذا وكذا لو اجمعوا مع احوال الفرائض كالاباء  
منهم بينهم كذا وكذا وانما قال مثل حظ الانثيين لم يقل مثل حظ الانثيين لانه اذا علم ان  
للذكر اذا اجمع مع الانثيين ضعف نصيب كل منهما يعلم ان له اذا اجمع مع الانثيين  
الواحدة ضعف نصيبها بطريق الا و بخلاف العكس فانه لا يعلم من حال الذكر في

الحق

وذكر المصنف في نص القرآن فانه  
اخره وحي الاشارة الى ما تروى في  
الكتاب



الالته الواحدة كالصالح مع الاثنين لان للتعقد والسير للواحد من الفضل والقوة  
 في النفس والاختلاف في مقدار التكثير لان للتعقد وضع الذكر عن حال دون الواحد  
**او يعبرين** الواو والحال والجله تعليل لما قبلها من حيث المعنى كانه قال انما يكون  
 الحال مفردا بينهم للذكر مثل فظ الاثنين لانه يعبرين وذكر انه لما بين نصيب  
 عند الاجتماع مع الاثنين دل على انه يعبرين ووجه ان الاثنين لو لم يعبرين لكانت  
 معادله للابن كما اذا تركوا ابنا ونبتا او كان حصتها اكثر كما اذا تركه ابنتين ونبتا  
 وهذا خارج عن النظر والاجماع **ونبات الابن كنبته الصليب** في نبوت تلك الـ  
 صواله اثنتي عشر وهذا بالاجماع وهو صواله ثلث اخرى ولذا نقول **ولسنا احواله**  
**النصف للواحدة** واثنان ما فوقها **عدم الصلبة** لم يقل عند عدم بنية الصليب  
 لما فيه زيادة في اللفظ ونقصان في المعنى اما الاول فظا واما الثاني فلان الشرط عدم  
 ذكر احسن فلا يكف عدم تعدده واما الشرط الثاني فانه لا يتبين عدم الصلبة لان  
 النص ورد فيها فلا يقدم بين الاثنين تعامها الا اذا عدت **ولسنا** الصلبة لظن راجع  
 في نبات الاثنين باعتبار احسن نبتا والواحد وما فوقها كنه روع في الصير  
 صورة الصيغة **جمع السدس مع الواحدة الصلبة كالمثلثين** بهذه حاله  
 او من اثنتي عشر اخرى وانما قدمها على الثلاث من اثنتي عشر الاولى لانها في بعض الاحوال  
 انما هي في حال الاثنان والدليل عليها ما رواه ابن مسعود رحمه الله قال سمعت  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث **والابن السدس** كالمثلثين وانما لاقت

السدس هو الذي  
 له اب واحد

الابن السدس

فت فان قلت السدس يلزم الجمع في جميعه والخارج لفظ اولادكم قلت لان تورث الصلبة  
 بالكتاب وتورث نيات الابن السدس بالرواية فانه في مقام المثلث لا في ما ذكر ان حق  
 النبات الثلثاء وقد اخذت الصلبة الواحدة النصف بقوة القرابة فبقى سدس  
 من حق النبات وهو الثلثان فباخذ سدس الابن واحدة كانت في منفعة ما زاد في  
 ابيان اصل الخط وهو اخذ سدس الابن السدس ليعاد اعاده المدعي بعبارة منفصلة  
 فان اثنان في دخول نبت الاثنين في حكم الصلبة وما ذكره فلو عن اقامه الحق علم ذكر قوله  
 تكلم للمثلثين منصوص على انه مفعول له ارشاد لبيان السدس مع الواحدة الصلبة  
 تكميل الثلثين لانه فرضا ابتداء ولذا لم يشر الى اذا حمل فرض النبت بوجود  
 فالقول المذكور كالتعدي لخاله الا في ذكرها **والابن السدس مع الصلبة** عند عا اليها  
 كما ينبغي ان يامر حق النبت خلافا لابن العكس رحمه فان حكمها عنده حكم الواحدة  
 وبه حاله نال من اثنتي عشر اخرى **الا ان يكون جذرا من اولسفل منين**  
**ذكر** لم يقل غلام لان انعدام الطارات ارب ذكره في المعرف بالروايات ابن  
 سواء كان اخا لمن او لا لكن في درصتين او لسفل منين **فيصبرين** بنصب  
 الباء عطفا على قوله ان يكون وقوله **والابن** بينهم للذكر مثل **خط** الا  
**نبتين** على ما لم يرد في الفعل والمفعول معا فيصبرين والواو للحال ومن قد الكلام  
 بكذا ووجه يكون انما فقد غير تركيب المعنى وذكر الصيغة بينهم بطريق التعليل وكذا  
 وسقطوا انما ان الذكر من اولاد الام بعصبه الايات التي في درصته في اخفا

النصف

عبارة السدس في نيات الابن  
 وفيها ما فيها من

السدس



الحال اذ لم يكن الميت ولد صلي بالانفاق وكذا يعتبرها في استحقاق النكاح من قبلتين مع  
 الصليتين عند عامة النجاة وهو العلم لان نبات الصلي لا اخذت في تفسير  
 فرض من البين فصار فيما بيني كانه نفسه فيكون الحكم فيما بيني هو الحكم في الجميع اذا  
 لم يكن هناك نبات الصلي وقال ابن مسعود ولا يصير من بل النكاح لان ابن  
 ولان بني بناء اذ لو جعل النبات بينهم لذكر مثل خط الاثنين نراد حق النبات على  
 الاثنين وقد قال الشيخ نعم لان نراد حق النبات على التلخيص والصياغة الا ان في انما قصر  
 عصبة بالذكر اذا كانت صاحبه فرض عند الاغتراد عنه كالنكاح والافادات اما  
 اذ لم يكن كذلك فلا يصير عصبة كنبات الافوة والاعام مع بينهم والعات مع الاعام  
 عن الاول بان استحقاق الصليتين بالفرض واستحقاق نبات الان بالانقباض  
 وهي بيان مختلفان فلا يتم احد الحقير الا لا فلهذا زيادة على التلخيص وقا ان  
 عبارة الحديث حق النبات لا فرض النبات وتاثير عدم ضم احد الحقير الى الآخر  
 انما هو على النكاح دون الاول وحمل الحق على الفرض بقيد المطلق بلا قرينة وعن الشيخ  
 بان نبات الابن صاحبه فرض عند الاغتراد غير ان ابن الابن كذا المحبوبة بالصليتين  
 ههنا الا بركه انما ما اخذ النصف عند عدم الخلاف نبات العم والافراد لا فرضهما  
 عند افرادهما عن ابيهما فلا يصير ان عصبة ههنا حكمه اذ كان ان ذكره كذا ثم من  
 اما اذا كان لغير منقن فخط المذهب هنا ان الحكم كذلك وقال بعض النافذين ان النكاح  
 المذكور خاصة ههنا لانا لان في انما نصير عصبة نذكرها درجه بها لان ذكره يوردها في

فيكون من قبلتين مع الصليتين عند عامة النجاة وهو العلم لان نبات الصلي لا اخذت في تفسير فرض من البين فصار فيما بيني كانه نفسه فيكون الحكم فيما بيني هو الحكم في الجميع اذا لم يكن هناك نبات الصلي وقال ابن مسعود ولا يصير من بل النكاح لان ابن ولان بني بناء اذ لو جعل النبات بينهم لذكر مثل خط الاثنين نراد حق النبات على الاثنين وقد قال الشيخ نعم لان نراد حق النبات على التلخيص والصياغة الا ان في انما قصر عصبة بالذكر اذا كانت صاحبه فرض عند الاغتراد عنه كالنكاح والافادات اما اذ لم يكن كذلك فلا يصير عصبة كنبات الافوة والاعام مع بينهم والعات مع الاعام عن الاول بان استحقاق الصليتين بالفرض واستحقاق نبات الان بالانقباض وهي بيان مختلفان فلا يتم احد الحقير الا لا فلهذا زيادة على التلخيص وقا ان عبارة الحديث حق النبات لا فرض النبات وتاثير عدم ضم احد الحقير الى الآخر انما هو على النكاح دون الاول وحمل الحق على الفرض بقيد المطلق بلا قرينة وعن الشيخ بان نبات الابن صاحبه فرض عند الاغتراد غير ان ابن الابن كذا المحبوبة بالصليتين ههنا الا بركه انما ما اخذ النصف عند عدم الخلاف نبات العم والافراد لا فرضهما عند افرادهما عن ابيهما فلا يصير ان عصبة ههنا حكمه اذ كان ان ذكره كذا ثم من اما اذا كان لغير منقن فخط المذهب هنا ان الحكم كذلك وقال بعض النافذين ان النكاح المذكور خاصة ههنا لانا لان في انما نصير عصبة نذكرها درجه بها لان ذكره يوردها في

بما ذكره

فما لا يتوقف على القول كما استحقاق سائر الاقارب لولادة الوصية فان حق الموصي لا يتوقف  
 على القول وبهذا يتبين ان استحقاقها ليس باليقين كذا ذكره السرخسي في شرح كتاب النكاح  
والاختلف ملتبس لم يقلوا اختلاف اثنين لان ذكر غير مانع اذا اجمعوا ماله وصدقوا  
 كما يهودى والنصراني ولم يقلوا اختلافهما ماله لان المسلم يرت من المرتد مع اختلافهما ماله اذ لا  
 لم يرتد فاما نوع اختلافه فليس كذلك لاختلافهما ماله والفرق دقيق واسم انه لا خلاف في ان الكافر  
 لا يرتد من الاسلام وفي العكس فلا وقال علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة وصوله لغيره لا  
 يرتد العلم من الكافر انما هو اخذ علم ثنائيات يقع عند التجان والعكس يرتد  
 المسلم من الكافر وهو قوله معاذ بن جبل معاوية بن ابي سفيان واحد قوله ابي نقيب  
 وبه اخذ مسروق والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين وصوله لغيره مع العلم  
 وجه العكس بان منية الميراث علم الولاية والمسلم من اهل الولاية علم الكافر فيقبل  
 شهادته عليه بخلاف الكافر فانه ليس من اهل الولاية علم المسلم فلا يرتد منه وانما يرتد  
 المسلم من المرتد وهو كافر فيعتبر بمنزلة الكفار واما قوله نعم بها الاسلام بعلوه ولا  
 يقبل عليه فلا يصح وهو العكس بل هو وجه آخر لذكر القول على وفق العكس وبهذا  
 طعن من له حجة في اصول ووجه الاستحسان قوله نعم لا تنوارث اهل ملتين شي  
 لا يرتد العلم الكافر ولا الكافر العلم وهذا مضمحل كما في كل ما يخالف فانه يحمل العلوة  
 نفس الاسلام بان نبات الاسلام اذا ثبت علم وجه فلا ثبت علم افكاح المولود من  
 سلم وكافر يحكم بالسلام ويحمل العلوة كالحق او كالتصديق في العاقبة فانها المسلم والاصل

فيكون من قبلتين مع الصليتين عند عامة النجاة وهو العلم لان نبات الصلي لا اخذت في تفسير فرض من البين فصار فيما بيني كانه نفسه فيكون الحكم فيما بيني هو الحكم في الجميع اذا لم يكن هناك نبات الصلي وقال ابن مسعود ولا يصير من بل النكاح لان ابن ولان بني بناء اذ لو جعل النبات بينهم لذكر مثل خط الاثنين نراد حق النبات على الاثنين وقد قال الشيخ نعم لان نراد حق النبات على التلخيص والصياغة الا ان في انما قصر عصبة بالذكر اذا كانت صاحبه فرض عند الاغتراد عنه كالنكاح والافادات اما اذ لم يكن كذلك فلا يصير عصبة كنبات الافوة والاعام مع بينهم والعات مع الاعام عن الاول بان استحقاق الصليتين بالفرض واستحقاق نبات الان بالانقباض وهي بيان مختلفان فلا يتم احد الحقير الا لا فلهذا زيادة على التلخيص وقا ان عبارة الحديث حق النبات لا فرض النبات وتاثير عدم ضم احد الحقير الى الآخر انما هو على النكاح دون الاول وحمل الحق على الفرض بقيد المطلق بلا قرينة وعن الشيخ بان نبات الابن صاحبه فرض عند الاغتراد غير ان ابن الابن كذا المحبوبة بالصليتين ههنا الا بركه انما ما اخذ النصف عند عدم الخلاف نبات العم والافراد لا فرضهما عند افرادهما عن ابيهما فلا يصير ان عصبة ههنا حكمه اذ كان ان ذكره كذا ثم من اما اذا كان لغير منقن فخط المذهب هنا ان الحكم كذلك وقال بعض النافذين ان النكاح المذكور خاصة ههنا لانا لان في انما نصير عصبة نذكرها درجه بها لان ذكره يوردها في



الحمل على النفس عند التعارض واما المرتد فالارتد مسلم منه يستند الى حال اسلامه في  
المسلم من الملة لان الكافر واما المرتد لا يرتد كدونه في ملة وجهه عند اعتناقه واما عند  
فروع ما ذكره في رابط الحيط ان بعض احكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يملك ما ولا  
يستترق نفسه مادام في دار الاسلام ولا تقطع عليه الجزية ولا يجوز تفرقة في الزواجر من  
فجائه في حق الاسلام في حق الارتد عنه والفرقة عليه صلواته للاختلاف في الارتد  
فقلت فيه ثم انما يجوز المذكور لا في حق المرتد واما جوابه في المرتد فكما هو باقنا  
في الفرق وهو على ما ذكره الحيط الملاك ما ياتيه مستقرة غير موقوفة لانها ليست  
بجزئية فانتقلت الى ورثتها فانما سبب ارتد في الملة لان تفرقة موقوفة فلا يملك  
الاستسكان في الرد ولا ينتقل الى الورثة ومن سببها ظهر ان ما قيل ان الارتد مسلم  
منه يستند الى حال الاسلام ولحقه ايورث عنه كسب اسلامه لا كدونه لمسلمه انما  
اذ يوصيه عدم الفرق بين المرتد والمرتدة في المسألة في المرتدة من حيث انها كافرة  
فقد صحت قوله عدم لا يرتد المسلم الكافر واصله لا يرد كافر ملة في اول احدث المرتد  
لا ملة ثم اقبل الكفر بتوارثون فيما بينهم وان اختلف نحلهم اذا كانوا من اهل  
دار واحدة لان الكفر ملة واحدة وبكذا ذكره المزني في مختصره عن الشافعي و  
روي بعض الصحابة عنهم انهم لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد وبكذا ذكره ابو  
العالم عن مالك وقال ابن ابي العيص والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا يرثها اليهود  
ولا بنو النصارى لا يرثون شيئا والسند باهنا قد انقاع النصوص والا

٢٠ الدرجة لا لان ابن الابن لا يقصب النيات لان سرود وديان حافيه مانعا وهو ليس بسلطان  
 في ملك الصوت من جهة الغرض وصاحب الغرض لا يكون عصبته بخلاف ما نحن فيه بل لانه  
 لو عصبته الذكر من هو اعلم منه لصار محررا لان الاصل في سائر العصبية تقديم الاقرب  
 على الاعداد ذكر اكان او انتي الا ترى ان الاصل لما صار عصبته مع النبت كان النبت  
 له اذن ابن الابن واد اصار محررا لا لعصبته وكم قولنا في طائفة من سائر النبت  
 لو كانت في درجة الذكر لصارت به عصبته واذ اكانت لعرب منه كانت كذلك او  
 وكيف لا ومن في درجة الذكر ههنا من الابن استحق شيئا والقول بان الاقرب من  
 النبت محروم من استحقاق الاعداد من شبهها في الحال ونعائلا ان يقول لا بعد في ذلك  
 فان البعد قد يرتفع بحكم القرب على ما منعنا ذلك عن قريب **سقطون** في  
 اولاد الابن سواء كانوا ذكورا واناثا او مختلطين **ابن الصليبي** سواء كان ابنا  
 لهم او غما وذلك لان الابن الصليبي اولى عصبته لو كانوا مختلطين ولو كن اناثا  
 منفردة ان فكر الابن مع الابن اما فرضا فلان من يقين مقام الصليبيات ومن  
 لا ترش مع الابن فرضا فلان لا ترش نيات الابن او اما عصبته فلان الابن  
 لا يعصب من دونه وبشيء لم ينفذ والمالم يكن هذا احاطة كقصة بالابن غير  
 صليبي اجمع المذكور تليبا وقد ترش طبر هذا اليوم غير مرة ولما كان سقوط نيات الابن  
 مع الصليبيين في حال انفرا ههنا في كبره درصته او اسفل منه دون  
 حاله الاقمار معه وسقوط من مع الابن الصليبي عام الى النبت عند كلامنا في







هذا هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله

والانصاف من العليان الفرق الاول لانهما اخذت النصف والوسط من العليان  
 من الفرقين الثاني لانهما اخذتا النصف وهذا القيد مخصوص بمن كانت فوقه وامان  
 كانت تحته فانه يعصمها مطلقا وذلك لان الاختلاط بينهما وبين من تحته حقيقة وبين  
 من فوقه حكمي والقول بالاختلاط الحكمي لفروقه في المكان بقدر الامكان ومنه لم تدع  
 ان القول به اذا كانت في ان سبهم لعدم حرمانها من يعصمها انصافا **سقط من**  
 ان من دون ذلك الذكر من السفلي فان كان الذكر مع العليان من الفرق الاول كان  
 جميع المال بينهما وبين اخيه للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للثلاث وهو غاي  
 وان كان مع الوسط من الفرق الاول يكون الباقي بعد ما اخذ علما الاول النصف  
 بينهما وبين الوسط من الاول والعلما من الثلث للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا وسقطت  
 الباقيات وهي ستة وان كان مع العليان من الفرق الاول اخذت العليان النصف  
 واخذت الوسط من العليان الثلث والذكر الثلث الثلث الثلث الثلث وبين السفلي من  
 الاول والوسط من الثلث والعلما من الثلث للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا وسقطت  
 الباقيات وهي الثلث وان كان مع السفلي من الفرق الثاني كان الثلث الثلث الثلث  
 سفلي الاول دون الوسط وسفلا وعلما الثالث ووسطان لباغيا للذكر مثل  
 حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث وان كان مع السفلي من الفرق الثالث الباقي  
 بينهما وبين السفلي الثلث ارباعا من انصاف ما في الكتاب واعلم ان نبات الابن  
 متى لم تكن الثلثين ثم اخذت المذكور بالاناث ارباعا من الاختلاط بينهما في

هذا هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله

وذكره من منع المال المذكور وبان يكون الذكر مع السفلي من الاول او من دونها فاعلم  
 قول عامة الصحابة وصون الله تعالى نصيب الذكر والاناث في النصف المذكور وفي  
 قوله ابن مسعود يكون الثلث من الثلث للذكر خاصة بالعصوبة وان اخذ العليان  
 من النصف ثم اخذت الذكر بالاناث في الوصية المذكور انفا فان كان عددهم  
 اكثر من عددهم او مساويا له كان الثلث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالانفاق وان  
 كان عددهم اقل من عددهم فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود للاناث في الثلث  
 وتسمى هذه المسئلة المسئلة الاخر لان ابن مسعود كان ينظر الى الاخرين بالانثيين  
 من المعاشية والسر فيعطون من ذلك الاخر احترازا عن الزيادة عن الثلثين في السبيل  
 ثم ان اصل المسئلة سميت التثنية في اصطلاح علماء هذا الفن وذكر السبيل  
 على اختلاف الدرجات ما هو من قولهم ثبت فلان في شرفه اذا اكثر ذكرها  
 فيه لان في المسئلة المذكورة اكثر ذكر نبات الابن **واما للاخوات لاب وام فاقوله**  
**عنه** وذكر المصنف ارباعا منها بهنبا وارباعا من الابن ان يذكرها مع سائر احواله  
 الاخوات لاب وارباعا من احواله كما هو ذاك فاقبل وقم ان المسئلة لهذا الاعتبار  
 ان تدفع الرابعة انصافا ان يذكر مع سادسة الاحوال للاخوات لاب فان  
 نقص الاخوات مطلقا كقوله من مع البنات **النصف للواحدة** لقوله  
 بقوله اخذت فلها نصف ما ترك **والملتان ما فوقها** لقوله بقا فان كانا  
 اثنتين فلها الثلثان واذا اخذت الاثنتان الثلثين كان لهما ثلثان ما فوقها

انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله  
 انما هو المقصود من قوله

سواء الذكر



الاظهر من الاول في الاقوات في التفسير المذكور من الاقوات لاب وام والاضوت  
 لاب بالاجماع لان الاقوات لام قد علم حالها من آية افرى كما تقرر في الاقوات  
 بالاشهاد وفي البناء بما فوقها يعلم من حال الاختير حال البنين ومن حال البنات  
 حال الاقوات بطريق الاولوية وقد مر ما في بيته هذه الطريقة من النظر فذكر **مع**  
**لاب وام** المذكور مثل **خط الانشيز** بيان للحال الثالث وقوله **يعين عصبه**  
 لستنا في مقام التعليل كانه قال انما يكون الحكم كذا لان من يعين عصبه **لستنا**  
**نمهم في القرارة الملبت** في هذه التعليل انك اذا انهم اذا لم يستوفوا في  
 القرارة البلم يعين عصبه وان لستنا في القرارة البلم ورجع بل يكون هو عصبه  
 ونحن صواب في فرض كالاقوات لاب وام او يكون هو عصبه ونحن سيقطن به  
 كالاقوات لجمع الاقوات لاب وام والى ذلك على ما ذكرناه في الاقوات رجالا  
 وساء فلذلك ذكر مثل خط الانشيز فلم يقدّر **لستنا** في حالة الاضلال كما قد  
 مضى الاقوة قد دل ذلك على ان من قدر من عصبه معهم وقد حال نقص العلم او فيما  
 اذا خلق الملبت ابنته واخا واخا لاب وام فقال انك بعد نصيب البنات للاقوات  
 الاقوت لستنا لا يقولون عم فما ابنته الفواصل فلا ويزيل ذكر ورديا بنهم الحقوا  
 في بنت ومنت ابن وابن ابن عم ان ابنته نصيبها بين ولد بن الابن المذكور مثل خط  
 الانشيز والحقوا ايضا في بنت وعم وعم عم ان ابنته لهم وحده واقتلوا في الاقوات  
 والاقت مع البنات فيقول الحاقا بما بين بنت الابن او في الحاقا بما بين واليه الابن

كذا في نسخة اخرى  
 كذا في نسخة اخرى

الابن

بينه عن القسمة لان من ذوي الارحام على كل باب واما غير ابنته عن  
 الصبي فتم تبنيها ببيان ان المولود من الصبي وصنف كحد الحدة بمعنى السوء  
 علم ان المولود من الفاء ومقابلها معنى عدم الثبوت لا غير واحدة كانت  
**او اكثر اذا كن متحاذيات** في الدرجة لان القرعة كج البعد في  
 حرمان على كل محيط به خبر او بهذا القدر خصوص ما فوق الواحدة كالأول  
 فكان حق بهذا ان يذكر بصيغة الجمع وحق الاول ان يذكر بصيغة الافراد ولا يتنبه  
 مثل هذا الا الاقوات اما اعطاء واحدة السدس فلما رواه ابو عبد الله  
 ويغير من شعبه وبقية بن ذؤيب لم يعم اعطاها السدس وهو قول عائشة  
 وقال ابن مسعود روى الحدة ام الام الثلث كذا كما للام اذا لم يكن للميت ولد ولا  
 اقوة لا تخلف في بالام ونزلت مثل سبيلها وهي الامومة فيقوم مقامها  
 عند عدمها كالحدة اب الاب فانه يقوم مقام الاب عند عدمه ونحن نقول بنين الحنة  
 انه لا يزداد في فرضه احداث علم السدس وانما الاول والاولى لستنا  
 محقق الحد في كنبنا لستنا ونبت الاقوات لكننا تركنا هذا القيل  
 في احداث البنت ولم يرد فيما راد على السدس فاستغنياء واما التبرك سبيل  
 في ذكر فلما روي انه ام للام جاءت ابني بكر رضي الله عنه وقالت اعطيت ميراث  
 ولد ابنتي فقال لا احد لك كذا الله نصا ولم يجمع فيك من رسول الله شئئا ولكن انك  
 اصحابي فجهلهم وساء لهم غرضك فشهد محمد بن مسلم ان رسول الله اعطى الحدة

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

ور



السدس ثم جاءت ام الاب فقالت اعطني سران ولد ابني فقال لا اجد لك كتابا  
 الله تعالى نصيا ولم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولكنه ارى ان ذلك السدس  
 بينكما وهو لمن انقضت نيكما وزوايا ارضي بما يقع ابو بكر ربه الهجاء ولسانهم  
 فاقام المغيرة بن شعبة وقال اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعم اجدة السدس  
 فقال له ابو بكر ومن لم يشهد كل ابي من شهد معك فقام محمد بن مسلم وشهد معه كل  
 فاعطاها ابو بكر ربه السدس فلما كان زمن عرض في ابي اجدة ام الاب  
 ميراثها وقال لها عرض لا اجد لك كتاب مع شيئا ولا وكنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والى  
 اعطاها ابو بكر غيره كفي انها كانت ام الام وانت ام الاب فاجبت وقالت يا  
 امير المؤمنين ما انا بالميزان من الالهة لو كانت ما ورثها ولد ولدها ولو كنت  
 انا ورثت ولد ولدي فاعطاها عرض السدس فمعه شركها مع ام الام فذكر  
 السدس وقال السدس كل من جاعتك فصار ارجاء ما علم ان اجدة اذا كانت  
 من قبل الاب او من قبل الام واحدة كانت واكثر اذا كن ثنات محاذيات  
 في الدرجة يشتركن في السدس ونفع بالثبوت **ويقطن** امر اجدات **كلهن**  
 سواء كانت ابويك او اميك او مختلطات **بالام** اما ابويك فلاك السدس  
 الذي هو الامومة واما الاميك فله ولا بها بالام **والا ابويك ايضا بالاب**  
 عطف على الميراث يقطن وانما جاز ذلك من غير اننا كبد لوجود الفاصل بين ابويك  
 لان الاميك لا يقطن بالاب والاب لا يقطن سقطا اذا كان وارثا وكذا الام

هذا هو السدس  
 الذي هو الامومة

الام والسدس سابق والمهر المتفق من هذا القيد هو هنا في سائر المواضع التي ذكر فيها  
 بما جبهه بالعادة والآلة ذكرها في باب الحجب وهو ان المحرم لا يحجب عنك ان المذكور  
 قوله عثمان وعيا وزيد بن ثابت في كعب وسعد بن وقاص رضوان الله عليهم  
 اختيار الشجر وطاوس وهو من سب علاننا وقال عرض وان سعد بن ابوموسى  
 الاشجعي وعمران بن احصين نزلت ام الاب مع الاب وهو اختيار شرعي والحسن ان  
 سب بن ربه افند ما ذكره الشافعي والسدس لو احدثت ابن سعد وان الله صلى الله عليه وسلم اعطى  
 اجدة السدس وبها انتهى في روى ان الله صلى الله عليه وسلم اعطى ام كلثوم هذا السدس والمفني  
 فعم ان ارث اجدات ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء ما لا ينفك لا يؤثر في الحقائق شيئا  
 من فرضتها والاداء القيام مقامها في التوريث على سبيلها كالنساء والافوات ولكن لا  
 سخافا بل لم اجد في هذا السدس ام الام وام الاب فاذا كان الاب لا يحكم ام الام فكل  
 لا يحكم ام اذا لفرق بينهما الا في معنى الادلاء والسخاف ليس به ولو كان الاب  
 من حيث شيئا من اجدات السدس فيه من يكون في جانبه ومن لا يكون في جانبه كام الام وكن  
 نقول ان السخاف المحدث لا بد منه من اعتبار الادلاء لانه مجرد الاسم بدون القرينة  
 لا يؤيد السخاف والقرينة لا تستبدون اعتبار الادلاء فمنها معنيان احدهما  
 ان في السدس الادلاء وكل واحد منهما ما يشترط في الحجب ثم ان السدس وان انفرد من الا  
 ادلاء يغلق به حكم الحجب الا بغيره ان بنات الابن يحجبن بالبنات لا في السب ادلاء  
 بينهن واذا نشأ الحجب في السب وان انفرد عن الادلاء فلهذا ذكرنا الادلاء وان

وهذا هو



ان نورد على اتحاد السبب ان نورد ان نقول الحجة التي من قبل الالحج بالاب لوجود  
 الادلاء وان انقدم منه اتحاد السبب بالام لوجود اتحاد السبب وان انقدم الال  
 دلاء والحجة التي من قبل الام نترش مع الال لانعدام الادلاء واتحاد السبب  
 فارق الالف لام مع الام فمما كان لا يوجد اتحاد السبب لانهما بينهما وانا نورد وجود  
 الادلاء عند المشاركة بينهما في النقيب فكان وارثا معا وعقد التفرقة يتبين  
 ان انعامه المذكورة كلية بلاستوية واما ما قبل ان نورد فمما كان  
 ان يكون ابو ذلك المستقيم فمما كان كافرا عما انه قال اعطى الحجة السادسة وانها هي  
 ولم يتبين ان ابنها كان ابا الميت واما حديثه فمما كانت مرفوعة الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون حجة وان صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمما كان  
 انما فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بتفصيل الوصية **وذكر** بسقط الابوات كل من  
**بالحد باب** لانهم يدلون به **الام** **الاب** **ان قلت** كام ام الاب وبكرا  
 ام الاب من امثلة لان الصبي في قوله وان قلت يرجع الى ام الاب وهي اما نقول  
 ام ام الاب لا الى ام اب الاب وبهذا ظهر ان المراد من الحجة المذكورة الحجة القريب  
 ادعى تقدير فهمي بحد الاب وما فوقه لا يرجع هو المستثنى فما ذكر كالاخفى **فانها**  
**مع الحجة** لانها لا تدعيه وبهذا ما اشار اليه بقوله **لا اله الا الله** **من قبل**  
 من قبل الحجة فانها ارادة وكان بهذا الغايل غايل عن عدم اقتضاها من التعليل والمعلل  
 بام الاب يحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك ان الحجة من احداث من هي انما

من قبل الحجة فانها ارادة وكان بهذا الغايل غايل عن عدم اقتضاها من التعليل والمعلل بام الاب يحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك ان الحجة من احداث من هي انما

من قبل الحجة فانها ارادة وكان بهذا الغايل غايل عن عدم اقتضاها من التعليل والمعلل بام الاب يحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك ان الحجة من احداث من هي انما

من قبل الحجة فانها ارادة وكان بهذا الغايل غايل عن عدم اقتضاها من التعليل والمعلل بام الاب يحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك ان الحجة من احداث من هي انما

من قبل الحجة فانها ارادة وكان بهذا الغايل غايل عن عدم اقتضاها من التعليل والمعلل بام الاب يحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك ان الحجة من احداث من هي انما